

فرح

نشرة فصلية إعلامية تصدر عن رابطة أصدقاء كمال جنبلاط
«بعضهم يستجدي الألم، ويمتّع نفسه بالشقاء لكي يصل...
ولكن طريق الفرحة هي أكمل وأجدي... كل شيء هو فرح... هو فرح»



FRIENDS OF KAMAL JOUMBLATT ASSOCIATION
www.kamaljoumblatt.com

فرح

آب 2022

العدد 65

رابطة أصدقاء كمال جنبلاط

المحتوى

- ملح الارض: الغيوم تتلبد في سماء لبنان... والصراع المذهبي المتصاعد يعطلّ الحوار – عباس خلف
- مع الاحداث: ما يقوم به فلاديمير يوتين انعش طموحات الكثيرين في العالم ، فهل نحن على ابواب حرب عالمية جديدة؟ - سعيد الغز
- مقال سياسي: عودة النازحين السوريين تنتظر الحلول السياسية – د. يقظان التقي
- مقال اقتصادي: المشكلة هي في تفكك الدولة وسقوط المؤسسات – د. غسان العياش
- ملف النزاع بين لبنان واسرائيل على ترسيم الحدود: السباق بين التسوية والتصعيد – القسم الثاني – النظام البترولي اللبناني – د. فادي نادر

- نافذة على فكر كمال جنبلاط :

مواقف وآراء:

- الموقف من الحرب الباردة
- الموقف من جامعة الدول العربية

من اقواله:

- اسباب الفساد في السياسة اللبنانية
- ما من احد يستطيع الادعاء بأنه وحده يملك الحقيقة المطلقة

مطالب ومشاريع اصلاحية: مواصفات الرئيس المقبل للجمهورية

- علوم وتكنولوجيا : كيف ستؤثر التكنولوجيا على مستقبل العمل – جريدة النهار في 2022/7/12
- صحة وغذاء : تحذيرات طبية من تأثيرات ارتفاع حرارة الاجواء على القلب والاعوية الدموية – جريدة الشرق الاوسط في 2022/6/08
- اخبار الرابطة

- من الصحافة اخترنا لكم:

- ما وراء عظمة الدول... عوامل النجاح والانهيال - Foreign Affairs - ترجمة جريدة نداء الوطن - 2022/8/1

- بيلوسي.. حلقة في مسلسل التداعي الأمريكي - جميل مطر - جريدة الشروق المصرية - 2022/8/6

- تاوان: ولادة نظام حرب باردة جديدة؟ - د. ناصيف حتي - جريدة الشرق الاوسط - 2022/8/5

• العالم منشغل بأزمة الطاقة وإيران بأحلام الهيمنة! - حميد الكفائي - سكاى نيوز العربية -
2022/8/15

- **Même avec une trêve, Gaza restera une prison - Le Monde- 8/8/2022**
- **Opec+ agrees minimal oil production rise in effort to placate western allies - Financial Times - 3/8/2022**
- **EU mediators submit 'final text' in effort to revive Iran nuclear deal - Financial Times - 8/8/2022**

• **ملاحظة: المقالات والدراسات التي تنشر في "فرح" تعبّر عن آراء كاتبها**

- ملح الارض: الغيوم تتلبد في سماء لبنان... والصراع المذهبي المتصاعد يعطل الحوار - عباس خلف

"ان الازمة التي نعانيها هي في آن واحد، ازمة حكم وازمة سلطة ، وازمة قيادات سياسية ، جعلت من لبنان ساحة للمهاترات في كل المجالات. هذه الازمة لا يمكن ان تعالج الا اذا حاولنا اصلاح الاخطاء التي ارتكبت والتي ادت الى وقوعنا في المأزق الذي نحن فيه. وهذه الازمة لا تحلّ الا على اساس وطني لا طائفي، وبنهج حازم وتدرجي في آن. وخلص لبنان لا يكون باستخدام العنف ايا كانت مبرراته."

(كمال جنبلاط من مقال له نشر في جريدة الانباء في 1962/01/20)

نحن ندرك مع سائر اللبنانيين فداحة الاوضاع وخطورتها على حاضر اللبنانيين ومستقبلهم ، وعلى كيان لبنان ووجوده كدولة . فما من احد يجرؤ على انكار ذلك. وما من احد، مهما علا منصبه ، يعلم الى اين تتجه الامور ، فالجميع في لبنان في عهدة الرياح العاتية ، والامواج التي تتقاذفنا الى حيث تشاء، وسط فشل عام وعجز شامل عن اتخاذ ما يلزم من تدابير لتصويب البوصلة ، وانقاذ لبنان واللبنانيين. فالسلطة التشريعية لا زالت سجيننة التخبط والشرذمة ، والسلطة الحكومية التنفيذية معطلة رغم تسمية النواب لرئيس مكلف بتشكيل حكومة جديدة من مهامها مباشرة اتخاذ الخطوات الكفيلة بإخراج البلد من ازماته. والسلطات الادارية التي يتأكلها الفساد وعدم الانتاجية تعاني من فوضى الاضراب والاقفال وتعطيل كل المسارات اليومية للمواطنين. والسلطة القضائية رهينة عند السياسيين والحكام المتخاصمين . يضاف الى ذلك الانهيارات المالية المتفاقمة ، والصعوبات الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية.

وفي الوقت ذاته ، يشعر كل لبناني ولبنانية ان هذا الوضع لا يمكنه ان يستمر ، مهما واجه هذا الشعب من اشاعات محبطة ومثيرة في آن . ومن قيود وضغوط وفبركة ملفات ، وعنتريات، فالناس استوعبوا الحقائق والهوة تزداد بين الشعب الذي يريد الامن والسلام والعيش الكريم ، وبين القيادات وارباب السلطة الذين لا هم لهم سوى الاستمرار في الحكم ، لتحقيق المكاسب الشخصية والحزبية والمذهبية والفئوية ، وكل ذلك على حساب الوطن والمواطن.

وسط هذه الاجواء المحبطة في الداخل ، والتطورات المتسارعة في المنطقة ، والتي تعلق فيها الاتهامات ، وتنتظر الاصطفافات وترتفع وتيرة التهديدات ، وتتلبد الغيوم مؤشرة لحروب باردة اقليمية ، قد تتحول الى حروب حامية مدمرة ، تغرق منطقة الشرق الاوسط وتقضي على كل ما تحقق في بلدانها من عمران وازدهار وتقدم. ومن سوء حظ لبنان انه لأسباب شتى قد يكون في مهب رياح هذه الحروب.

وسط هذه المخاطر المحدقة ، وعلى ضوء كل ما اشرنا اليه من معاناة تواجه اللبنانيين ، يطرح السؤال نفسه : هل لا زالت التسوية ممكنة في لبنان ؟

المعلم كمال جنبلاط يصف لبنان على انه بلد العقلانية التي مهما تعقدت الامور ، تستطيع ان تجد للحل سبيلاً! وهو يرى الحل وطنياً، وليس طائفياً. فالنزعة الطائفية تباعد ، والوطنية تقرب وتبني. العودة الى الدستور والتقيد بنصوصه وخاصة المقدمة، هي المؤشر السليم لنهج سياسة التهدئة واللقاء والحوار سبيلاً

للخلاص والانتقاذ. الطريق الى تحقيق ذلك ليست سهلة ، بل مزروعة بمطبات ومكائد، لكنها الوحيدة التي تتيح لنا الخروج من المأزق والمخاطر التي تحيق بنا.

محاولة اخيرة للانتقاذ ترتسم في الافق وتتمثل في قدرة القيادات السياسية على التعالي عن كل ما يفرّق بين اطيافها ، والتلاقي على اختيار الشخص الانسب لتولي رئاسة الجمهورية ، فمفتاح الحلول في ايديهم ، والمواطنون يترقّبون ، ولا زالوا يأملون، والغد لناظره قريب وخيار الحياة اهم من خيار الموت ايا كان الدافع له.

- مع الاحداث: ما يقوم به فلاديمير بوتين انعش طموحات الكثيرين في العالم ، فهل نحن على ابواب حرب عالمية جديدة؟ - سعيد الغز

بعد تفكك الاتحاد السوفياتي سنة 1990، ومع وصوله الى سدّة الحكم كرئيس للحكومة اولا ، ثم كرئيس لدولة روسيا الاتحادية تالياً، واقدامه على فرض تعديل على الدستور الروسي يمكّنه من البقاء في السلطة حتى العام 2036 على الاقل، انتهج فلاديمير بوتين سياسة العمل بمختلف الوسائل على اعادة النفوذ العالمي لروسيا كدولة عظمى وشريك اساسي في ادارة الشؤون العالمية من جهة ، ومعاقبة الذين خرجوا من رحم الاتحاد السوفياتي ليشكلوا دولاً مستقلة عن روسيا الاتحادية وفي اواسط اسيا ، وشرقي اوربا من جهة اخرى . استغل بوتين العصبية القومية الروسية لقمع النزعات القومية الاخرى كما فعل في جورجيا. وشنّ حروباً على الدول المارقة في المحيط الاسيوي الاسلامي المجاور لاجبارها على العودة الى بيت الطاعة الروسي ، كما فعل في الشيشان. رأى بوتين في صعود الاسلام السياسي المتطرف خطراً داهماً ، قد يتفاقم اذا تغلغل الى الداخل الروسي الذي يضم اقلية تناهز 25 مليوناً في روسيا ، وينتظر ان يشكلوا اكثر من نصف السكان في حلول العام 2050 لارتفاع الزيادة السكانية عندهم .

لمواجهة هذا الخطر الداهم ، قرر بوتين التصدي للتطرف الاسلامي في مناطق انطلاقاً في الشرق الاوسط وضربه في المهدي قبل تمدده في الداخل الروسي . ومن اجل تحقيق هذا الهدف قرر التدخل عسكرياً في سوريا في ايلول 2015، ولا زالت قواته هناك حتى اليوم ، تحمي نظام الاسد وتلاحق الاسلاميين.

هذا التدخل اتاح لروسيا ان تصبح لاعباً اساسياً في منطقة الشرق الاوسط ، وصاحبة القرار في مواجهة العديد من الاحداث . كما حقق لبوتين اقامة ركيزة اساسية له على الساحل السوري تضمن له دوراً هاماً في الحوض الشرقي للبحر المتوسط.

اما على الصعيد الاوروبي ، فقد اثارت مخاوف بوتين محاولات الولايات المتحدة خاصة ، ودول حلف شمالي الاطلسي عامة التمدد شرقاً الى الدول المجاورة لروسيا ، ودفعها للانخراط في المعسكر الغربي. واعتبر هذه السياسة المعادية خطراً داهماً على بلاده ونظامه ، واعتبر ان الهجوم هو افضل وسائل الدفاع ، فاستغل وجود اقلييات روسية في اوكرانيا ، لينطلق في حرب سماها تحريرية استباقية وكانت اولى مراحلها السيطرة على شبه جزيرة القرم في البحر الاسود سنة 2015. ثم كانت الحرب الشاملة على

اوكرانيا قس شباط 2022 بحجة تحرير مناطق شرقي وجنوبي البلاد حيث تتواجد الاقلية الروسية .
الحرب على اوكرانيا المتواصلة حتى الآن خلّفت دماراً شاملاً وكانت لها تداعيات سياسية واقتصادية
وغذائية في اوروبا خاصة وسائر دول العالم عامة .

هذا الغزو الروسي لأوكرانيا اعاد الى ذاكرة الاوروبيين ما قام به هتلر سنة 1938 من هجوم على
تشيكوسلوفاكيا بحجة تحرير الاقلية الالمانية في منطقة السود يشا. وتخاذل الدول الاوروبية عن المجابهة
شجع هتلر على اجتياح النمسا ثم بولندا، لتتشب على الاثر الحرب العالمية الثانية في مطلع شهر ايلول
1932. وهنا يبرز التساؤل هل يقلد بوتين اليوم ما قام به هتلر بالامس ، فيوسع حربه التحريرية لتشمل
دول البلطيق وفنلندا والسويد وغيرها من الدول التي انتقلت من النفوذ السوفياتي الى النفوذ الغربي
الاوروبي والاطلسي؟ وماذا سيكون الرد العالمي على ذلك؟

سياسة بوتين هذه كانت لها اصدائها في العديد من مناطق العالم وحركت شهية العديد من الحكام لمحاولة
تحقيق طموحاتهم التوسعية ، وخاصة اولئك الذين لهم علاقات وثيقة مع النظام الروسي . فها هو الرئيس
التركي اردوغان يخطط اليوم لشنّ حملة عسكرية توسعية للسيطرة على شمالي سوريا بحجة حماية حدوده
الجنوبية من الارهاب من جهة ، واقامة ربط نزاع قد يتحول إلى حرب ساخنة مع اليونان حول الحق
بالسيطرة على جزر في بحر ايجيه. هذا الى جانب تدخله عسكرياً في ليبيا على الساحل الافريقي ليكون له
دوراً فاعلاً في شؤون حوض البحر المتوسط من جهة اخرى .

وفي منطقة الشرق الاوسط، افاد النظام الايراني من الغطاء الروسي ليرسخ سيطرته على الاوضاع في
العراق وسوريا ولبنان واليمن ، وليربط نزاع قد يتحول الى حرب ساخنة مع دول الخليج العربية وحلفائها.

اما من الشرق الاقصى على المحيط الهادئ، فيبدو ان المخاطر والتهديدات تتصاعد . الولايات المتحدة
وحلفاؤها من جهة والصين وكوريا الشمالية من جهة اخرى . فكوريا الشمالية تهدد كوريا الجنوبية والصين
تهدد تايوان بحروب تحريرية على النسق الروسي .

ما يشهده العالم من توترات وتهديدات متبادلة اليوم ينذر بالاسوأ، وقد يؤدي الى نشوب حرب عالمية جديدة
بالغة الخطورة تنذر بالدمار الشامل ، ويبرز السؤال : هل من امكانيات لا تزال متوفرة لمنع هذا الدمار ؟
ومن يقودها ، بعد ان افشلت الدول الكبرى الدور المطلوب من منظمة الامم المتحدة لمنع الحروب وحماية
السلام العالمي ؟

- مقال سياسي: عودة النازحين السوريين تنتظر الحلول السياسية - د. يقظان التقي

تعود قضية اللاجئين السوريين في بلدان الجوار الى الواجهة ، وهذه المرة من الزاوية اللبنانية التي
تعاني اشباكات في السجلات ، التي تجري بشأنها موسمياً ، وبمحصلة تطوى على اللاشيء ، لجهة
انحراف الملف عن أهدافه ، في ظل غياب الحلول السياسية . هي العودة الى المراوحة والشعبوية
السياسية ، تضاف اليها معاناة العائلات السورية النازحة ، هرباً من المجازر والتتكيل ، والممارسات
التعسفية التي رافقت الحرب . يتحول الملف الى قبلة على طاولة اللبنانيين اليومية ، الغارقة بالأزمات

الداخلية ، ما يعزز التوترات التي تثير فوضى على فوضى ، لن يفيدها تحميل النازحين مسؤولية الانهيارات القائمة .

11 عاما مضت على بداية الثورة السورية ، تحولت الى حرب عشوائية / تدميرية ، اعتمدها النظام السوري وحلفائه ضد السوريين ، أسفرت عن نزوح نصف الشعب السوري ، في نكبة انسانية تعد الأكبر بعد نكبة فلسطين العام 1948، وما زالت تتوالى مأسويا .

لبنان من دول الجوار ، التي نزع اليها السوريون من مدنها وقراهم ، وتثير عملية نزوحهم ، قلقا كبيرا ، تحول وجودها بأبعاده الديمغرافية ، الاجتماعية ، الاقتصادية ، الإثنية .

11 عاما ، لم تقدم فيها السلطة اللبنانية على أي خطوة متكاملة ، لتنظيم عملية انتشار النازحين في مخيمات عشوائية ، وفي مدن وبلدات لبنانية شتى، في ظل انقسام أجنادات السلطة والأطراف الداخلية ، وفاقم من تعقيدات الأزمة مشاركة حزب الله في القتال في سوريا ، تحت حجج متغيرة ، انتهت بمجملها ، الى وظيفة وحيدة ، منع النظام من السقوط عمليا ، وعززت الانقسامات الداخلية .

لبنان ليس وحده في مواجهة أزمة شغلت دول الجوار ، التي لجأ اليها النازحون بحثا عن ملاذ امن . لكن الدول المعنية لجأت الى سياسات تدخلية مركزية ، اجتماعية واسكانية ، زراعية ، صناعية ، خففت من الأعباء ، التي مثلها النزوح القسري ، وساهم في حماية الموارد ، والبنى التحتية ، التي ساهمت في احتضان اللاجئين في ملاذات امنة منذ بدايات الأزمة .

اكثر من عقد مضى ، والحكومات اللبنانية المتعاقبة تفشل في ادارة الملف ، أسوة بتركيا (3 مليون نازح) ، الأردن (مليون نازح) ، مصر والسودان (نصف مليون نازح) ، المانيا (مليوني نازح) .. ، وتوظيفه في قطاعات صناعية ، زراعية ، واستثمارات فندقية ، سياحية ، يشكل فيها اللاجئين عوامل مساعدة في الاندماج المجتمعي وسد الحاجات الى طاقات عمالية في المشاريع المتوسطة والصغيرة ، وتحت السيطرة المباشرة الأمنية . فيما شكل اللاجئين في لبنان عبئا (رعويا) ، استنفد البنى التحتية ، وتسبب بخسائر اقتصادية ، متراكمة ، يقدرها خبراء بين 10 الى 14 مليارات دولار ، ضعف ودائع الممولين السوريين في المصارف اللبنانية .

بعد سنوات من " اللا خبر " ، من سوريا ، عاد الملف الى الواجهة عشوائيا ، على ايقاع مقارنة ملف العودة حكوميا ، بزيارة قام بها أخيرا وزير المهجرين عصام شرف الدين الى سوريا ، عاد منها بتطمينات وانطباعات غامضة .

خياران أمام النازحين السوريين لا ثالث لهما ، اما العودة الى سوريا ، التي أصدرت العفو عن العائدين ، أوكل من يرفض ذلك ، عليه أن يذهب الى بلد ثالث ، أو ان يقدم عبر محام ، تبريرا موجبا لبقائه .

زيارة لم تأت ، بجديد غير مسبوق بالاتصالات اللبنانية – السورية ، ومن دون ترسيم خارطة طريق تنفيذية لعودة النازحين (اخر الارقام غير الرسمية تتحدث عن مليونين ونصف مليون نازح) . عاد الوزير ، " باستعداد الحكومة السورية لاعطاء تطمينات لعودتهم الى ديارهم " ، من دون تحديد اليات عمل لهذه التطمينات ، مراحل العودة ، والمناطق التي سيعودون اليها (60 % مناطق آمنة ، تخضع لسلطة السلطة السورية) ، وبأي أعداد ممكنة ، وحيث عن عودة 15 الف نازح شهريا . ليست المرة الأولى ، التي يعود فيها الوفد اللبناني بهذا الموقف الايجابي السوري ظاهريا ، الذي من الصعب معه توقع عودة النازحين ، اذ يكتفي الجانب السوري بمواقف اعلانية ، عاطفية / متأخرة ، تصطدم بمطالب النظام ، التطبيعية مع المجتمعين العربي والدولي . سيما أن لا كلفة مادية وقانونية / معنوية ، على تواجدهم في لبنان . نجح النظام في تحويل قضية النازحين في دول الجوار أداة ضغط ، وورقة تفاوضية

، لمساومات سياسية ، مستفيدا من انشغالات العالم بأوضاع الحرب في اوكرانيا ،زأزمة كوفيد 19 ، وانشغال الدول بأوضاعها الداخلية . هذا يتسبب بالمزيد من الاستنزاف في موارد لبنان ، والإخلال بشرعية توازنات داخلية ميثاقية ، قام عليها كياننا ، مع أعداد تتزايد سنويا ، تتحول الى قنبلة سكانية ، غير متوازنة على جغرافيا ضيقة متفجرة ، تهدد بتحويل لبنان الى محافظة سورية خامسة بالحد الاقصى . سيما مع أخطار ، قد تأتي من الغيتوات السكنية الفقيرة ،التي قد تتحول نهبا للعنف والجريمة وتجارة المخدرات ،ومخابئ للجماعات المتشددة ، انعكاسا للحرب المستمرة في سوريا ، ومشاركة حزب الله فيها كطرف رئيسي في الحرب . عامل نزوح ، استغرق نقاشات قانونية من دون جدوى ، يخالف نبض كل أشكال التسويات الداخلية المقبلة . بلد مثل لبنان غير قادر على الوقوف على قدميه ، ويفشل في وقف انهيارات مؤسساتية ، كيف يستطيع الإيفاء بالتزاماته الانسانية والاجتماعية ، لما يقارب نصف عدد سكانه المقيمين ؟ ثم أن اشكالية العودة، معقدة ، قائمة باشكال مغايرة لعدد كبير من النازحين ، زاروا بلداتهم ومدنهم باشعارات مسبقة، ومتكررة في الاعياد الرسمية ، وساهموا بأعداد كبيرة في إضفاء شرعية التجديد لنظام الاسد في انتخابات السفارة السورية في بعثا . . يعني أن مسألة العودة الطوعية والامنة ، التي تشدد عليها المفوضية السامية لشؤون النازحين في الأمم المتحدة جرى تجاوزها بصيغة "الأمر الواقع" ، من قبل السلطات السورية وأجهزتها الأمنية . فيما تواصل المنظمات الدولية تقديم مساعداتها الشهرية النازحين ، ما يوازي معاشات وزراء وجنرالات حرب في سوريا ، وتساهم التقديمات في التخفيف من حدة الازمة الاقتصادية ، نتيجة العقوبات الغربية المفروضة على سوريا ، الى انغماس موجات من النازحين في أعمال التهريب عبر المعابر غير الرسمية ، لمواد الطاقة ، والامدادات الغذائية، بالتعاون مع اقرانهم اللبنانيين أرباب الاقتصاد الموازي ، الذي لا يدخل في قيود الدوائر المالية الشرعية.

اجراءات العودة ، التي تحدث عنها وزير الداخلية السوري اللواء محمد الرحمون معروفة تقليديا على الحدود ، لجهة أن يبرز النازح اوراقه الثبوتية ، ولكن لم يذكر شيئا عن الآلاف من الولادات غير المسجلة في دوائر القيد الرسمية اللبنانية ، أو في دوائر المفوضية الاممية ، ولا عن الباسبورات المنتهية الصلاحية . صحيح الوضع الأمني تحت السيطرة في مناطق النظام . لكن ماذا عن المناطق الاخرى والشمالية ، والمناطق التي ما تزال تسيطر عليها جماعات ارهابية ؟ . فيما خص اقتراح تشكيل لجنة تنسيق بين الجانبين اللبناني والسوري، والامم المتحدة والمنظمات الانسانية ، يرغب الجانب السوري ، بالتمميع بحجة تحديد دورها واهدافها ، قبل اللوج الى هذه الشراكة .

يتضح اكثر ، أن الاندفاع اللبنانية مجرد حركة (هابير - سياسية) ،نهاية العهد، لتسجيل نقاط شعبية تعزز الاصطفافات المذهبية ،وترتدي نزعات شوفينية / عنصرية ، وتأتي في مناخ من الانعطافات السياسية اقليمية ودولية في الشأن السوري . لكن المجتمع الدولي بطريقة واخرى منعس في انشغالاته ، ويساهم في تأجيل فتح ملف العودة، تحت شعار تأمين العودة الطوعية والامنة . ويبرر ذلك بتعثر الوصول الى حل سلمي للازمة السورية مع توقف مفاوضات وفدي النظام والمعارضة الى جنيف وسوتشي . لا خبر في السنوات الاخيرة من سوريا ! لا خبر عن مبعوث أمين عام الامم المتحدة الى سوريا ، ولا تصريح ! . لا تغيير في المقاربة القانونية الدولية لملف حقوق الانسان وتعزيز مسار الديمقراطية في سوريا ، لضمان مسار العودة ، من اعادة اعمار (مشروطة بضوء أخضر عربي أساسي الى الان) ، استشفاء وتعليم ، وفرص عمل ، وقف أعمال العنف ، الاعتقالات التعسفية ، والحوكمة ، والمحاسبة على جرائم وابدات جماعية ، ارتكبت من دون محاكمات عادلة . بالمحصلة النظام السوري مرتاح بعودة ، وبلا عودة النازحين . يمسك الملف براغماتية نفعية تحت سيطرته ، يبقى على الجانب اللبناني أن يحسم قراره سياسيا ، أسوة بالجانبين التركي والاردني . قرار العودة قرار مركزي ، سيادي ، تتخذه الحكومة مجتمعة ، ولا يتحول الى مادة سجلات ، وصلاحيات متضاربة ،

وبازارات سياسية . قد يكون وراءها روائح صفقات مالية من تطبيقات مؤتمرات دولية . هذا يقتضي وضع الية تنفيذية، للامن العام اللبناني والأجهزة الامنية المختلفة دور حاسم فيها ، من دون انتظار قرار بعيد ، ومؤجل من الخارج . إذن ، لا انعطافات سياسية في المسألة . ويا لها من تهكمية سياسية ساخرة ، أن يقترن الحراك الرسمي في ملف العودة ، مع صفقة تجنيس 4 آلاف أجنبي ، وإعطاء جوازات سفر لبنانية تشغلها غالبية أسماء سورية. مفارقة ! كأنها لعبة اثارة دخان سياسية للتغطية لا أكثر. والله أعلم .

- مقال اقتصادي: المشكلة هي في تفكك الدولة وسقوط المؤسسات - د. غسان العياش

أكثر ما يثير ذعر اللبنانيين في المرحلة الراهنة من تاريخهم ليس احتدام الصراع السياسي ولا تعدد تشكيل الحكومة أو البطء في اتخاذ القرارات لمواجهة أزمة لا سابق لها منذ تأسيس الجمهورية اللبنانية. أكثر ما يخيفهم هو تفكك الدولة وتوزع مواقعها على أصحاب النفوذ مما ينعكس شللا كاملا على المؤسسات والمرافق والخدمات.

هذا الواقع ينذر بسقوط الدولة سقوطا مريعا وترك المواطنين لمصيرهم، لا حماية لهم في وجه مخاطر الفقر والجوع والمرض. والدلائل على تفكك الدولة واضحة للعيان وليست بحاجة إلى دليل أو إثبات. لقد باتت السلطات التشريعية والتنفيذية، ناهيك عن القضائية، عاجزة عن القيام بأبسط أدوارها وتتلأأ عن اتخاذ قرارات ضرورية، بل مصيرية، في مواجهة الأزمة الراهنة. لقد تعطل صدور القوانين الأساسية التي تعتبر بديهية، والتي ينتظرها اللبنانيون و ينتظرها قبلهم المجتمع الدولي.

قانون القيود المؤقتة على السحوبات والتحويلات، المسمى "كابيتال كونترول" هو إجراء بديهي تتخذه البلدان التي تتعرض للأعاصير النقدية والمصرفية، حرصا على حماية حقوق المدخرين والعملة الوطنية، والمهم في هذا القانون هو صدره بأسرع وقت ممكن لأن كل تأخير يعرض العملة والادخارات الوطنية للذوبان والضياع.

كان مفروضا صدور هذا القانون في الأيام الأولى للأزمة، أي في خريف سنة 2019، لكنّه تأخر حتى اليوم قرابة ثلاث سنوات. وأدى تأخره إلى استنثار أصحاب النفوذ بامتياز إخراج أموالهم من البلاد بينما أموال الأكثرية الساحقة محتجزة في النظام المصرفي اللبناني وهي مجهولة المصير. وبعد أخذ وردّ طويلة هذه الفترة الطويلة، أحال نائب رئيس المجلس النيابي إلى اللجان النيابية مسودة جديدة لقانون الكابيتال كونترول من المحتمل أن تفتح الطريق أمام مرحلة جديدة من المماحكات في مجلس النواب بدل أن تحل المشكلة. ففي

بعض المحاور الرئيسية للقانون اكتفت الصيغة الجديدة بعرض الاقتراحات المتعدّدة والمتناقضة تاركة للنوّاب الاختيار بينها.

وكان من المفروض أن تتضمّن المسودة خيارات محدّدة في المواضيع المثارة، والمثيرة للجدل، تاركة للبرلمان الموافقة على هذه الخيارات أو رفضها. على سبيل المثال لا الحصر، تطرّقت الصيغة المعروضة إلى مصير الدعاوى المقدّمة من قبل بعض المودعين في لبنان والخارج ضد المؤسسات المصرفية ولحظت الآراء المختلفة حيالها، بين اسقاط هذه الدعاوى أو إبقائها حيّة بانتظار صدور الأحكام بشأنها من قبل المحاكم اللبنانية أو الأجنبية. ومن شأن ذلك تحوّل المجلس النيابي مرّة أخرى إلى سوق عكاظ يتبارى فيه النوّاب بين مؤيّد أو معارض لهذا الخيار أو ذلك.

ما يهّمنا هو أن هذه الطريقة تؤدّي إلى تمديد الخلافات حول محاور القانون ربما لسنة أو أكثر، فيما المطلوب الإسراع في بتّ القانون حماية لما تبقى من حقوق للمودعين، إذا بقي شيء منها.

موازنة سنة 2022 هي مثال آخر للتردد والتسويف والتأجيل حيال مسألة حيوية لا تحتل التأخير. حتى تاريخه انقضت تسعة أشهر على المهلة الدستورية لإنجاز الموازنة وما زال مشروع الموازنة يراوح مكانه. بل إن هناك مرتكزات أساسية في المشروع لم تبتّ حتى الآن. فلم يحسم سعر الصرف الذي تستند إليه تقديرات الواردات والنفقات، ولم يتقرّر سعر الدولار الجمركي مع العلم أن رسوم الجمارك هي مصدر أساسي لتمويل نفقات الدولة، التي تخلو من النفقات الاستثمارية المولّدة للنمو، وتقتصر على النفقات الجارية غير المجدية للقطاع العام.

ومن حقّنا أن نسأل أين هي خطة التعافي المالي والاقتصادي التي يعوّل عليها لإعادة الودائع لأصحابها وإصلاح المالية العامّة وإعادة إطلاق الاقتصاد الوطني المنهار. فمنذ خطة التعافي المثيرة للجدل التي أعلنتها حكومة الرئيس حسّان دياب وصولاً إلى خطة الحكومة الحالية، المستقيلة، والتي تبراّ منها رئيس الحكومة تحت قبة البرلمان، لم يتمّ تبنيّ خطة نهائية للتعافي والإنقاذ. ولا يستبعد أن تمرّ شهور طويلة قبل اتفاق الحكومة والبرلمان على طريقة لاستعادة الودائع وإنعاش الاقتصاد.

هذه أمثلة بارزة وسريعة على تعثر القرارات الأساسية التي كان يجب اتّخاذها بسرعة قياسية، بموازاة السرعة القياسية لانهايار البلاد. ولا أمل بتصويب المسار واتّخاذ القرارات السريعة لأن المشكلة هي في تفكّك الدولة وتلاشي الحكم.

- ملف النزاع بين لبنان واسرائيل على ترسيم الحدود: السباق بين التسوية والتصعيد - القسم الثاني - النظام البترولي اللبناني - د. فادي نادر

مقدمة

يقرر الدستور اللبناني المبادئ الرئيسية لقانون البترول ، بالذات الاعتماد على المادة 89. وأسست البنية التحتية القانونية على نظام بترولي يتسم باستخدام تشريع قائم على المبادئ، وهو أمر يعكسه حالياً قانون الموارد البترولية في المياه البحرية الرقم 132 الصادر في آب/أغسطس 2010 (يُسمى هنا "قانون الهيدروكربونات").

ويتبنى نظام بترولي مختلط، يجمع بين نموذج مشاركة الإنتاج ونظام الترخيص، يتسم قانون الهيدروكربونات اللبناني بالخصائص التالية:

- هو يؤسس لنظام استتسابي يمنح رخص الإنتاج في جولات ترخيص مخصصة؛
- هو يعطي وزير الطاقة وهيئة إدارة قطاع البترول في لبنان سلطة الإعلان عن جولات الترخيص، ومراجعة الطلبات، والتفاوض مع المتقدمين قبل تقديم توصيات حول المنح الأخيرة إلى الحكومة؛
- هو يمنح رخص الإنتاج إلى أصحاب متعددين للحقوق، بهدف ضمان التنوع في النتائج الجيولوجية والتكنولوجية ووضع آلية شفافة للضبط والتوازن؛
- هو يعهد إلى مجلس الوزراء سلطة الموافقة على تعيين المشغل المسؤول عن الإدارة اليومية للأنشطة البترولية المرخصة؛
- هو يعطي الحكومة اللبنانية السلطة النهائية لمنح الرخص؛
- هو يفرض على المتقدمين تشكيل مشاريع مشتركة بين بعضهم بعضاً والدخول في اتفاقية نموذجية للاستكشاف والإنتاج؛

- هو يفرض على المتقدمين تقديم نسخ بكل البيانات والمواد إلى الحكومة؛

- هو يجعل أي تخصيص للحقوق أو الواجبات الخاصة بأصحاب الحقوق خاضعاً لموافقة الحكومة؛

- هو يفرض على أصحاب الحقوق تقديم اتفاقيات التعاون الخاصة بهم إلى الوزير وهيئة إدارة القطاع اللذين يستطيعان في أي وقت طلب تعديلات لضمان أن هذه الاتفاقيات تتسجم مع القوانين اللبنانية.

ويعرّف قانون الهيدروكربونات اتفاقية الاستكشاف والإنتاج بأنها "اتفاقية مبرمة بين الدولة وما لا يقل عن ثلاثة أصحاب حقوق بما في ذلك الملاحق النموذجية التي تشكّل بموجب بنود الاتفاقية جزءاً لا يتجزأ منها والتي تنظم العلاقة بين الدولة وأصحاب الحقوق من أجل القيام باستكشاف البترول وإنتاجه في منطقة محددة".

وتحدد اتفاقية الاستكشاف والإنتاج مراحل الاستكشاف والإنتاج التي يجب ألا تتجاوز 10 و30 سنة على التوالي. وإن نصت اتفاقية للاستكشاف والإنتاج على فترة أقصر، يمكن لأصحاب الحقوق طلب تمديد شرط أن تبقى المدة الإجمالية لكل من المرحلتين من ضمن الحدود المقررة. وسيتطلب أي تمديد أيضاً تخلياً عن 50% من المنطقة ذات الصلة. كذلك يجب التخلي عن أي منطقة غير مشمولة في أي خطة تطوير في نهاية مرحلة الاستكشاف.

وفي 15 شباط/فبراير 2013، دعت الحكومة اللبنانية الأطراف المهتمة إلى التقدم إلى مرحلة التأهل وأعلنت الشروط المسبقة الأساسية المفروضة على المتقدمين الراغبين في المشاركة في مرحلة التأهل. وتلخص الشروط المسبقة كما يلي:

1. يجب أن يكون المتقدم شركة مساهمة مشتركة (لبنانية أو أجنبية) منخرطة في أنشطة بترولية.
2. على المتقدم أن يشكّل مشروعاً مشتركاً يشمل:

أ. مشغل صاحب حقوق يملك أصولاً إجمالية يبلغ حدها الأدنى 10 مليارات دولار ويملك ما لا يقل عن مشروع تطوير بترولي واحد في مياه يفوق عمقها 500 متر؛ و

ب. صاحب حقوق غير مشغل يملك أصولاً إجمالية يبلغ حدها الأدنى 500 مليون دولار ويملك بالفعل إنتاجاً بترولياً مكرساً.

3. على المتقدم أن يقدم خطة تشغيلية مرضية تشمل مسائل الصحة والأمان والبيئة التي تتوافق مع القانون اللبناني والمعايير الدولية.

ووفق قانون الهيدروكربونات، تصبح اتفاقية الاستكشاف والإنتاج نافذة فور إقرارها من جانب الحكومة وتوقيعها من جانب الوزير.

وبعد نيل الموافقة المطلوبة، يصبح المتقدم المختار تلقائياً صاحب حقوق ذا مصلحة مشاركة مشتركة وغير مجزأة في اتفاقية الاستكشاف والإنتاج.

ومن ثم يجب على أصحاب الحقوق في اتفاقية للاستكشاف والإنتاج أن يشكلوا مشروعاً مشتركاً غير مدمج يكون لكل منهم فيه نسبة مئوية مشتركة وغير مجزأة في مصلحة مشاركة.

وأصحاب الحقوق في اتفاقية للاستكشاف والإنتاج مسؤولون بالتكافل والتضامن أمام الأطراف الثالثة وأمام بعضهم بعضاً بالتناسب مع حصصهم في عائدات الأنشطة البترولية، وفق ما تنص عليه اتفاقية الاستكشاف والإنتاج النافذة.

وأصحاب الحقوق مسؤولون بالتكافل والتضامن أمام الدولة اللبنانية في ما يخص الواجبات الناشئة من الأنشطة البترولية.

وتمنح اتفاقية الاستكشاف والإنتاج أصحاب الحقوق حقاً مشتركاً حصرياً بالقيام بأنشطة بترولية وتعرّف حقوقهم وواجباتهم أمام الدولة وأمام بعضهم بعضاً.

وتحدد اتفاقية الاستكشاف والإنتاج أساساً:

- إحداثيات المنطقة الممنوحة؛
- توزيع نسب المشاركة بين أصحاب الحقوق؛
- مدة اتفاقية الاستكشاف والإنتاج ومدة كل مرحلة؛
- الحد الأدنى لموجبات العمل والالتزامات المتعلقة بالنفقات لمرحلة الاستكشاف؛
- أحكام متعلقة باحتمال مشاركة الدولة في اتفاقية الاستكشاف والإنتاج؛
- أحكام متعلقة بمسائل بيئية متعلقة بالمنطقة؛
- القواعد والأحكام المحاسبية المطبقة على الأنشطة البترولية الخاضعة لاتفاقية الاستكشاف والإنتاج وطرق تحديد الأرباح؛
- أحكام متعلقة بحل النزاعات والتحكيم؛ و
- الضمانات النموذجية الدنيا التي تغطي موجبات العمل الإلزامية للموافقة على خطة التطوير والإنتاج، والتوقف عن الأنشطة البترولية وإيقاف تشغيل منشأة ما.

ولدى منح اتفاقية للاستكشاف والإنتاج، يوافق مجلس الوزراء، استناداً إلى اقتراح وزير الطاقة وبالتشاور مع

هيئة إدارة قطاع البترول، على تعيين مشغل من بين أصحاب الحقوق تُعهد إليه الإدارة اليومية للأنشطة

البترولية (يُسمى هنا "المشغل").

ولا يجوز تغيير المشغل من دون موافقة مجلس الوزراء.

وخلال مهلة أقصاها سنتين من تاريخ حفر آخر بئر استكشاف، على أصحاب الحقوق إبلاغ الوزير خطياً قرارهم حول المباشرة أو عدم المباشرة بالإنتاج.

عند حصول أي اكتشاف في مكن، على المشغل إبلاغ الوزير فوراً وخطياً، ونسخة تبليغ للهيئة، كما يجب عليه القيام بالاختبارات اللازمة لتقييم قابلية المكن للاستثمار التجاري وإبلاغ الوزير بنتيجتها، وذلك من ضمن مهلة ستة أشهر من تاريخ الاكتشاف كحد أقصى. ويُزود الوزير بالمعلومات والبيانات والنتائج المتعلقة بالاختبارات.

في حال قرر صاحب الحقوق تطوير مكن واحد أو أكثر وفق الأحكام المرعية الإجراء وينود اتفاقية الاستكشاف والإنتاج، على المشغل بالنيابة عنه تقديم خطة تطوير وإنتاج إلى الوزير (تُسمى هنا "خطة التطوير والإنتاج").

ويعود للوزير طلب تعديل خطة التطوير والإنتاج بعد استطلاع رأي الهيئة.

تتكون خطة التطوير والإنتاج من جزأين:

الجزء الأول: يتعلق بدرس تقييم الأثر البيئي.

والجزء الثاني: يتعلق بتطوير إدارة موارد المكن والجوانب الاقتصادية للخيارات المتاحة.

يقدم "قانون الهيدروكربونات" إطاراً للسلامة البيئية ينسجم مع اتفاقية برشلونة التي تفرض على كل الأطراف الموقعة اتخاذ كل الإجراءات المناسبة لمنع التلوث في البحر المتوسط الناجم عن استكشاف الجرف القاري وقاع البحر والتربة التحتية واستغلالها والتخفيف من التلوث ومكافحته.

ويتفق القانون أيضاً مع قانون حماية البيئة اللبناني الرقم 444 الصادر في آب/أغسطس 2002 والذي يؤكد في مادته الرابعة على مبدأ تقييم الأثر البيئي كوسيلة للتخطيط والإدارة ويتطلب في مادته الـ 21 من الجهات

المعنية في القطاعين العام والخاص إجراء دراسات الفحص البيئي المبدئي أو تقييم الأثر البيئي للمشاريع التي قد تهدد البيئة بسبب حجمها أو طبيعتها أو أثرها أو أنشطتها.

وينص قانون الموارد البترولية في المياه البحرية على أن "تقوم الدولة بدراسة تقييم الأثر البيئي الإستراتيجي قبل أن تمنح أي حقوق بترولية أو تسمح بأنشطة بترولية".

لذلك أكملت الحكومة اللبنانية في أيار/مايو 2012 خطة لتقييم بيئي إستراتيجي في ثمانية أجزاء وشكّلت هيئة إدارة قطاع البترول وحدة مخصصة للمخاوف المتعلقة بالتنوع والصحة والسلامة والبيئة.

وينص قانون الهيدروكربونات على أن أصحاب الحقوق يجب أن يدفعوا رسماً في مقابل استخدام المنطقة الخاضعة لاتفاقية الاستكشاف والإنتاج ابتداءً من السنة الأولى التي تلي انقضاء مرحلة الاستكشاف.

وطبيعة هذا الرسم تصاعديّة ويحتسب لكل كيلومتر مربع. ويتوقع أن يكون الرسم في السنة الأولى بمقدار 350 دولاراً لكل كيلومتر مربع وفي السنة الثانية 400 دولار لكل كيلومتر مربع بعد تدوير المساحة إلى أقرب كيلومتر مربع وأن يُدفع الرسم إلى الخزينة اللبنانية مسبقاً عن كل سنة.

ويؤزّع البترول المستخرج من المكنن الواقع في منطقة خاضعة لاتفاقية الاستكشاف والإنتاج إلى (1) إتّاوة للدولة و(2) بترول الكلفة و(3) بترول الربح.

والدولة اللبنانية، باعتبارها المالك الحصري للموارد البترولية، مخولة نيل إتّاوة تمثّل نسبة مئوية من البترول الإجمالي المستخرج من المكنن. وسيحدد مجلس الوزراء أحجام الإتّاوة ومعدلاتها ومدفوعاتها للبتروليين السائل والغازي وفق مقترح مشترك يتقدّم بها وزير الطاقة ووزير المال.

وأمام الدولة اللبنانية خيار تلقي الإتّاوة إما نقداً أو نوعاً. ويجب تسليم الإتّاوة النوعية من دون كلفة إلى نقطة التسليم المحددة في خطة التطوير والإنتاج.

وسيقم معدل الإتاوة للنفط الخام على أساس معدلات تصاعديّة مرتبطة بكمية النفط المستخرج. وستحدد اتفاقية الاستكشاف والإنتاج برنامج المعدلات التصاعديّة. أما معدل الإتاوة للمنتجات البترولية الأخرى غير النفط الخام فستكون عند نسبة مئوية ثابتة تحددها اتفاقية الاستكشاف والإنتاج.

ويعرّف قانون الهيدروكربون بترول الكلفة بأنه "حصة كل صاحب حقوق بترولية من البترول المستخرج من الممكن، لتغطية التكاليف والنفقات التي تكبدها لقاء قيامه بالأنشطة البترولية المرخصة".

وفيما يُعرّف بترول الربح بأنه الحصة المتوافرة لكل صاحب حقوق بترولية وللدولة من البترول المستخرج من الممكن بعد حسم بترول الكلفة.

ويخضع أصحاب الحقوق في اتفاقية للاستكشاف والإنتاج لقانون الضرائب اللبناني، فكل متعاقد يُعتبر دافع ضرائب في ما يخض أنشطته الخاضعة للضرائب ويخضع لقانون الضرائب اللبناني كأى شركة مساهمة مشتركة تعمل في لبنان.

حالياً، يبلغ المعدل المعياري للضرائب على توزيع الأرباح 15% للشركات المساهمة المشتركة و10% على أرباحها الصافية. لكن وزارة المال تعيد تقييم معدلات الضرائب المطبقة على أصحاب الحقوق في اتفاقية الاستكشاف والإنتاج بهدف خلق بعض الحوافز الضريبية للمتقدمين بما يتماشى مع ممارسات الأسواق العالمية.

ويمكن لهيئة إدارة قطاع البترول في أي وقت أن تدقق في حسابات المشغل وصاحب الحقوق بهدف التأكد من المعلومات المقدّمة في ما يخص قياس رسم المنطقة والإتاوة واسترجاع الكلفة وجدارة الربح واحتسابها وتقييمها أو في ما يخص أي تقرير آخر مطلوب تقديمه إلى الوزير أو هيئة إدارة قطاع البترول. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2012، عينت الحكومة الأعضاء الأوائل في هيئة إدارة قطاع البترول.

وفي 27 كانون الأول/ديسمبر 2012، أعلن لبنان أن أول استدرجاته لعروض استكشاف النفط والغاز في المنطقة البحرية سيجري في 1 شباط/فبراير 2013. وحددت الحكومة اللبنانية أيضاً 21 آذار/مارس 2013 موعداً لنشر لائحة الشركات المؤهلة و 2 أيار/مايو 2013 المهلة القصوى لتلقي الطلبات الرسمية من المتقدمين المؤهلين.

وفي 18 نيسان/أبريل 2013 نشرت وزارة الطاقة نتائج عملية التأهيل المخصصة لأولى جولات الترخيص البحري والتي افتتحت في 15 شباط/فبراير 2013 واختتمت في 28 آذار/مارس 2013. وشاركت 52 شركة في عملية التأهيل التي تأهلت فيها 46 شركة: 12 شركة تأهلت كمشغلة و 34 شركة كغير مشغلة.

مشغلون مجازون

| | |
|------------------|--|
| الولايات المتحدة | "أندراكو إنترناشيونال أو أند جي" |
| الولايات المتحدة | "شيفرون إي إم إي بي ليمتد" |
| إيطاليا | "إيني إنترناشيونال بي في" |
| الولايات المتحدة | "إكسون موبيل إي أند بي ليبانون ليمتد" |
| اليابان | "إنبكس كوربوريشن" |
| الدانمارك | "ميرسك أولي أوغ غاز إيه/5" |
| البرازيل | "بتروبراس إنترناشيونال براسيترو بي في" |
| ماليزيا | "بتروناس كاريغالي إس دي إن بي إتش دي" |
| إسبانيا | "ريسول أكسبلوراثيون إس إيه" |

هولندا "شل إي أند بي (إل إكس في) إن في"

النرويج "ستاتويل إيه إس إيه"

فرنسا "توتال إس إيه"

وبدأت جولة الترخيص الرسمية في 2 أيار/مايو 2013 وكان يُتَوَقَّع أن تُخْتَمَّ عملية استدراج العروض في

10 نيسان/أبريل 2014 على أن تُفَرَّرَ المنح في آذار/مارس 2014.

لكن وزير الطاقة أعلن في 8 نيسان/أبريل 2014 تأجيل موعد تقديم العروض في جولة الترخيص الأولى من

10 نيسان/أبريل 2014 إلى 14 آب/أغسطس 2014.

وتقرر التأجيل الجديد بسبب التأخر المستمر للحكومة اللبنانية في إصدار المرسومين المتعلقين بتحديد

البلوكات البحرية وإقرار الاتفاقية النموذجية للاستكشاف والإنتاج.

واختارت هيئة إدارة قطاع البترول ووزارة الطاقة تقسيم المنطقة البحرية اللبنانية إلى 10 بلوكات تغطي نحو

17 ألفاً و900 كيلومتر مربع (باستثناء منطقة ساحلية عازلة بعمق ميلين بحريين). وقدم وزير الطاقة هذه

الخريطة إلى مجلس الوزراء لنيل الموافقة، ولا تزال الموافقة معلقة.

البلوكات البحرية

رقم البلوك المساحة (كيلومترات مربعة)

البلوك 1 1928

البلوك 2 1924

| | |
|------|-----------|
| 2048 | البلوك 3 |
| 2030 | البلوك 4 |
| 2374 | البلوك 5 |
| 1721 | البلوك 6 |
| 1259 | البلوك 7 |
| 1400 | البلوك 8 |
| 1742 | البلوك 9 |
| 1475 | البلوك 10 |

المصدر: هيئة إدارة قطاع البترول في لبنان

يهمل الترسيم المقترح للبلوكات ادعاءات إسرائيل في شأن جزء من المنطقة البحرية اللبنانية يقع في الجنوب، والجزء هو تحديداً منطقة تتداخل مع البلوكين 8 و9 اللذين يغطيان مساحة تفوق 854 كيلومتراً مربعاً. وكان الوزير أعلن سابقاً أن من بين 10 بلوكات محددة، تُعد خمسة بلوكات - هي تحديداً البلوكات 1 و4 و5 و6 و9 - مفتوحة للعروض في جولة التراخيص الأولى، مع احتمال فتح بلوكات إضافية للعروض بعد إقرار الحكومة المرسومين الحكوميين المتعلقين بتحديد البلوكات البحرية وإقرار الاتفاقية النموذجية للاستكشاف والإنتاج.

وبعد اكتشافات الهيدروكربون في شرق البحر المتوسط، خصوصاً في آب/أغسطس 2010، قدمت الحكومة اللبنانية خريطة بالإحداثيات الجغرافية تحدد الحدود الغربية والشمالية والجنوبية للمنطقة الاقتصادية الخالصة اللبنانية إلى الأمم المتحدة.

وعلى الرغم من أن وجهة النظر اللبنانية في شأن الحدود البحرية أقرت بوجود حقلي الغاز "تامار" و"ليفياثان" خارج الحدود اللبنانية، جادلت بأن حقولاً محتملة أخرى في المنطقة قد تكون داخل هذه الحدود.

ووفق اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، تملك الدولة الساحلية حقوقاً سيادية باستكشاف الموارد الطبيعية في منطقتها الاقتصادية الخالصة واستغلالها والحفاظ عليها وإدارتها.

ووفق المادة 57 من الاتفاقية، تمتد المنطقة الاقتصادية الخالصة حتى 200 ميل بحري حداً أقصى من خط الأساس.

وتنص المادة 74 على أن الدول ذات السواحل المتقابلة أو المتلاصقة يجب أن تحدد مناطقها الاقتصادية الخالصة بتطبيق القانون الدولي لتحقيق حل منصف. لذلك على الدول إيداع خرائط ولوائح بالإحداثيات الجغرافية للمنطقة الاقتصادية الخالصة في الأمانة العامة للأمم المتحدة.

وصادق لبنان على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار في كانون الثاني/يناير 1995. وعلى الرغم من أن إسرائيل ليست فريقاً من أفرقاء الاتفاقية، يمكن اعتبار هذه القواعد ملزمة مبدئياً لكل من لبنان وإسرائيل من خلال تطبيق القانون الدولي العرفي.

في تموز/يوليو وتشرين الأول/أكتوبر 2010، قدّم لبنان إلى الأمين العام للأمم المتحدة الإحداثيات الجغرافية لحدوده الجنوبية مع إسرائيل وحدوده الجنوبية الغربية مع قبرص.

لكن هذه الحدود كانت مختلفة عن الحدود المبينة في اتفاقية أبرمها لبنان مع قبرص في العام 2007. وتجدر الإشارة إلى أن اتفاقية العام 2007 صادقت عليها قبرص لكن لم يصادق عليها البرلمان اللبناني.

وما يسمى "النقطة 1" على الخريطة، والتي اعتُبرت بمثابة نقطة تقسيم مشتركة بين لبنان وقبرص في العام 2007، لا تزال نقطة خلافية.

تستخدم وثيقة الحدود البحرية التي قدمها لبنان إلى الأمم المتحدة في العام 2010 إحدائية مختلفة ("النقطة 23") تقع على بعد 17 كيلومتراً جنوبي غربي "النقطة 1" وتتداخل مع المنطقة التي تدعي إسرائيل سيادتها عليها.

ومن وجهة النظر اللبنانية، تُعتبر الإحداثيات في الاتفاقية القبرصية - اللبنانية للعام 2007 حلاً مؤقتاً ريثما يُتوصل إلى حل للنزاع على الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل.

وفي كانون الأول/ديسمبر 2010، توصلت إسرائيل وقبرص إلى اتفاقية حول حدودهما البحرية. وصادقت قبرص على ترسيم المنطقة الاقتصادية الخالصة مع إسرائيل في شباط/فبراير 2011.

وفي حزيران/يونيو 2011، قدّم لبنان إلى الأمم المتحدة احتجاجاً على الاتفاقية البحرية بين إسرائيل وقبرص. وشكت الحكومة اللبنانية من أن المنطقة المحددة في الاتفاقية المبرمة بين إسرائيل وقبرص في العام 2010 تستولي على أجزاء من المنطقة الاقتصادية الخالصة للبنان.

تستخدم الاتفاقية بين إسرائيل وقبرص إحداثيات مماثلة للاتفاقية البحرية بين لبنان وقبرص. وأعاد لبنان التأكيد على أن "النقطة 1" لا تمثل الطرف الجنوبي النهائي للخط المتوسط بين لبنان وقبرص الذي يفصل المنطقة الاقتصادية الخالصة لكل بلد.

ولا يمكن النظر إلى الإحداثية إلا كنقطة يتشاركها لبنان وقبرص، لكن لا ينبغي أن تُؤخذ على أنها نقطة انطلاق بين قبرص وأي بلد آخر. وفي غياب اتفاقية بين لبنان وإسرائيل، يمكن للمنطقة الاقتصادية الخالصة للبنان حتى أن تتجاوز هذه النقطة.

وفي تموز/يوليو 2011، وافقت إسرائيل على خريطة لحدودها البحرية المقترحة على أساس الاتفاقية البحرية بين إسرائيل وقبرص للعام 2011 وقدمتها إلى الأمم المتحدة.

ووفق مبادئ القانون الدولي، لا يمكن للاتفاقية القبرصية - اللبنانية للعام 2007 غير المصادق عليها أن تلزم لبنان. فالاتفاقية يجب أن يصادق عليها لبنان لتدخل حيز التنفيذ، وهي الخطوة الأخيرة التي يرفض البرلمان اللبناني اتخاذها إلى الآن. ولذلك، ينبغي أن تخضع اتفاقية بين قبرص ولبنان في نهاية المطاف إلى إعادة تفاوض.

وبالمثل، ووفق القانون الدولي، تُعتبر وثائق الحدود البحرية التي قدمتها إسرائيل ولبنان إلى الأمم المتحدة مقترحات من جانب واحد فقط. فالترتيب يجب أن تشعه اتفاقية مؤقتة بين لبنان وإسرائيل. فالفقرة 3 من المادة 74 من اتفاقية قانون البحار تؤكد أن في انتظار التوصل إلى اتفاقية نهائية، على الدول المعنية "بذل كل جهد ممكن للدخول في ترتيبات مؤقتة ذات طابع عملي".

من الناحية النظرية، وكما هي الحال في النزاعات الحدودية البحرية الأخرى، يمكن تسوية الصراع من خلال محكمة العدل الدولية. ولأن محكمة العدل الدولية لا يمكنها تولي الاختصاص إلا على أساس الموافقة، يجب على إسرائيل ولبنان تقبل اختصاص المحكمة. وطلبت إسرائيل اختصاص محكمة العدل الدولية مرة واحدة فقط في العام 1957 (في قضية *إسرائيل ضد بلغاريا*) وكان لبنان مرتين طرفاً أمام محكمة العدل الدولية (في قضيتي فرنسا ضد لبنان في العام 1953 والعام 1959).

بدلاً من ذلك، يمكن للمحكمة الدولية لقانون البحار تحديد الحدود البحرية. ولأن إسرائيل ليست عضواً في الاتفاقية، يجب أن توافق إسرائيل صراحة على اختصاص محكمة قانون البحار، فلبنان هو عضو بالفعل.

ويُعد التحكيم بين لبنان وإسرائيل خياراً آخر من شأنه أن يتطلب أيضاً قبولاً من البلدين.

في هذه الأثناء، وبعد إرسال لبنان طلبات متكررة إلى الأمم المتحدة لحماية حدوده وموارده البحرية، اقترحت الأمم المتحدة أخيراً أنها يمكن أن تكون بمثابة وسيط بين لبنان وإسرائيل في ترسيم الحدود البحرية وفي خلق منطقة أمنية بحرية.

وأعلن قائد قوات "اليونيفيل" التابعة للأمم المتحدة في جنوب لبنان، اللواء ألبرتو أسارتا، في تموز/أغسطس 2011، أن "اليونيفيل لديها الوسائل والتمويل والتصميم لتنفيذ ترسيم الحدود، لكنها تحتاج فقط إلى اتفاق بين لبنان وإسرائيل".

وحتى إذا قبل البلدان هذه الوساطة الأممية، يمكن لمفاوضات على وضع علامات مؤقتة أو دائمة للحدود البحرية أن تستغرق وقتاً طويلاً. فترسيم الخط الأزرق بين إسرائيل ولبنان، الذي يدل على خط الانسحاب للقوات العسكرية في جنوب لبنان، استغرق وضع اللمسات الأخيرة عليه 11 سنة.

وعلى الرغم من أن لبنان وإسرائيل لم يشاركا بعد في أي مفاوضات مباشرة أو غير مباشرة لتسوية نزاعهما البحري، يحاول كل من الولايات المتحدة وقبرص أيضاً الانخراط في مبادرة وساطة، تهدف إلى تمهيد الطريق لتفاهم من شأنه أن يسمح للأطراف بالبدء بتطوير الحقول المكتشفة بعد الاتفاق على مبادئ توجيهية.

وأخيراً أمل أن تكون احتمالات الموارد الهيدروكربونية الوفيرة التي يمكن أن تعود بالفائدة على كل البلدان في كل أنحاء حوض المشرق حافزاً جيداً لكل الأطراف لوضع الخلافات السياسية جانباً والبدء بالعمل من أجل أن تحقق لمواطنيها تنمية اقتصادية هم في حاجة ماسة إليها.

- نافذة على فكر كمال جنبلاط :

مواقف وآراء:

- الموقف من الحرب الباردة :

"مواجهة اوضاع الحرب الباردة التي كانت ولا تزال تحاول ان تستخدم الدول والشعوب العربية كقطع من الشطرنج في ميدان التصارع العالمي على السيطرة وعلى النفوذ. فكان حلف بغداد، وكان حزبنا اول من ناضل لاحباطه من بين احزاب الشعوب العربية وزعمائها وقادة دولها. وكنا اول من ادرك خطره على وحدة الصف والنضال العربي. وقد تكلفت جهود الحزب بالنجاح بمنع لبنان الرسمي من الانضمام الى الحلف المذكور وساهمت في تعميم فكرة مناوأة الحلف في الاوساط العربية وفي ارشاد الشعوب العربية الى الفائدة القصوى التي تنجم بالنسبة اليهم عن اتباع سياسة القوة المعنوية الثالثة المتمثلة بمبدأ الحياد السياسي ، اي عدم الارتباط السياسي والعسكري المقرون بالتعاون الايجابي في حقول الاقتصاد والسياسة والعلم والاجتماع والثقافة مع الدول الاجنبية كافة ."

(المرجع: البيان الرئاسي للعام 1957 ، صفحة 25 من كتابه البيانات الرئاسية)

- الموقف من جامعة الدول العربية

"واجه الحزب وقيادته صعوبات جدية في التوفيق بين نظرتيه للحياد السياسي المقرون بالتعاون الايجابي السليم ، وبين حرصه على وحدة الجبهة العربية ، وتأييده لمبادئ الجامعة وفكرتها وميثاقها والرابطة التي ولّدتها وحدتها ، وهي الضمانة الوحيدة على مدى قصير او طويل لتجمع الشعوب العربية في ادارة اقليمية للتعاون والتفاهم والتقارب والتخفيف من التناقضات التي لا بد ان تقوم بين اقاليم ومناخات وعناصر مختلفة ومتنوعة بالرغم من وحدة الثقافة واللغة والشعور العام والمصير المشترك في عالم لم يعد فيه للدول الصغرى او المتوسطة وزن الا اذا تكتلت . وعلاوة على ذلك، فان الجامعة العربية هي اداة سلام وتحكيم بين الدول العربية في مواجهة الاختلافات والنزاعات التي قد تنشأ بين اعضائها. ومن اجل كل ذلك ندعو الجميع الى العمل المخلص في نطاق الجامعة وتحقيق التضامن العربي الفعلي ، واقرار مبدأ عدم التدخل بشؤون الدول الداخلية وتصفية العلاقات القائمة وتدعيم الجامعة بثلاثة مشاريع رئيسية : مشروع المصرف الدولي العربي المشترك لانهاض البلدان العربية ، مشاريع

الاتوسترادات العربية الكبرى وشبكة سكك الحديد، ومشروع الاتحاد الجمركي . ويمكن
اضافة مشروع الجيش الدولي العربي على شاكلة جيش منظمة الدفاع الاوروبية . "
(المرجع: البيان الرئاسي للعام 1957 ، صفحة 35 من كتابه "البيانات الرئاسية")

من اقواله

- اسباب الفساد في السياسة اللبنانية

"اننا نعاني من صعوبات كثيرة في التعاون مع السياسيين اللبنانيين ومع الاحزاب اللبنانية لان معظمها لا يؤمن بأي مبدأ سوى الانتهازية والوصولية والاستنساب الرخيص، ولا يتحسسون بالوطنية او بالمسؤولية . وكان للمثل الذي اعطته السلطة وممثلوها في حياتهم الخاصة والعامه اثر بالغ في اشاعة هذه الموجة من الفساد في اخلاقنا السياسية ، لانعدام الرقابة والمحاسبة والتوجيه الاخلاقي . ساعد على هذا الفساد هذه الموجة من الثراء السريع على قاعدة ماكيافيللي الغاية تبرر الوسيلة . بعيداً عن اي رادع اخلاقي. كما ان من مصادر الفساد الاخلاقي القاعدة الواسعة المتبعة في بناء المدن بدون تصميم ولا قواعد جعل منها اكتظاظاً غريباً موبوءاً، واختلاطاً اجتماعياً وعائلياً يثر في تدني مستوى الاخلاق العامة. ولذا شدد ميثاق حزبنا على اصلاح المدنه واعادة بنائها وتوزيع سكانها من جديد على اسس تعيد الكائن البشري الى بيئته الطبيعية التي توفر له السكون والهواء النظيف والشمس والنقاوة والمتعة ."

(المرجع: البيان الرئاسي للعام 1957 – ص. 50 ومن كتابه "البيانات الرئاسية")

- ما من احد يستطيع الادعاء بأنه وحده يملك الحقيقة المطلقة

"من اكبر الاخطاء التاريخية ، واطخر المواجهات المشؤومة المدمرة في تاريخ البشرية نجمت وتنجم من اعتقاد فريق من الناس انهم وحدهم يحملون الحقيقة الازلية الوحيدة وانهم مؤتمنون عليها وقيّمون مرسلون لنشرها ، فعندئذ تشتعل نيران التعصب ، وتبرز المنازعات العمياء وتنطلق شرارات الحروب ، ويدخل الحقد وارادة التدمير الى قلب الانسان . فلا حقيقة سياسية او اجتماعية مطلقة ، وانما الانسان في استكباره يضع نفسه في مقام الالهة ، فتعمر نفسه بألوان حجم العمامة والخراب ."

فلا الرأسمالية الاميركية او الاوروبية المتطورة تستطيع ان تكون مثلاً وحقيقة مطلقة ونظاماً ابدياً منزلاً للعالم ، ولا الماركسية الاشتراكية ولا سواها من الانظمة انما جميعها تنبثق من ظروف التاريخ والمجتمع والحضارة والانسان، ثم تسود وتتفاعل مع تطور هذه الظروف ومع الحضارة ومع حقيقة الانسان فتتطور هي من تلقاء نفسها وتتعدل وتقتبس وتتجدد، وهكذا الى ما لا نهاية في حياة الشعوب ونمو الانظمة وقيامها واضمحلالها. والذي لا ينمو ولا يتطور لا يمكنه ان يستمر وان يعيش. فالحقيقة الاجتماعية والسياسية ليست صنماً شيدناه بأيدينا نتعبد حجارتها او ندور حوله ، بل الحقيقة الاجتماعية والسياسية تفتح دائب على الحقيقة ذاتها ، وتعمم مستمر ووعي متعمق لهذه الطبيعة الانسانية الشريفة ."

(المرجع: البيان الرئاسي للعام 1965 ص. 125 من كتابه "البيانات الرئاسية ")

مطالب ومشاريع اصلاحية

مواصفات الرئيس المقبل للجمهورية

"بعد التداول في موضوع انتخابات رئيس الجمهورية صدر عن قيادة الحزب الاشتراكي في 1970/6/4 بيان تلاه رئيس الحزب المعلم كمال جنبلاط جاء فيه ما يلي:

ان الحزب يرى على ضوء الاوضاع الداخلية والعربية والدولية الراهنة ان رئيس الجمهورية اللبنانية المقبل مدعو الى الالتزام بالمبادئ التالية :

- 1- ان يعيد الى البلاد المناخ الديموقراطي السليم وحكم الرأي و القانون والشرعية ، وذلك بازالة اجواء التسلط التي يمارسها احد الاجهزة العسكرية .
- 2- ان يعترف بالظروف الجديدة التي نشأت والتي لا يمكن ابداهمالها.
- 3- ان يطور النظام السياسي بغية اشراك القوى الجديدة فيه
- 4- ان يعلن سياسة اقتصادية واجتماعية تقدمية تضع في رأس اهتماماتها مصالح العمال والطلاب والمزارعين والفلاحين والفئات الوسطى والدنيا من الشعب اللبناني لا مصالح الفئة المستغلة الحاكمة كما هي الحال اليوم.
- 5- ان يسهم في توسيع رقعة الحريات العامة بتمكين جميع القوى السياسية من ممارسة نشاطاتها الفكرية بحرية .
- 6- ان يبادر الى وضع وتنفيذ خطة ترمي الى اعداد الشعب وتعبئته للقيام بواجب الدفاع عن البلاد والمشاركة بمعركة المصير العربي .

- 7- ان ينتج سياسة عربية تقدمية تتعاون مع الاقطار العربية بشكل يعيد الثقة المفقودة الآن.
- 8- ان يعمل لبناء ثقة مع الاخوان الفلسطينيين بغية اقامة تعاون صحيح معهم يكفل تنفيذ اتفاق القاهرة .
- 9- ان يتحرر من ضغوط الدول الخارجية التي لا تريد لبنان الا مشروعاً من مشاريعها الاقتصادية الرابحة ومنطقة نفوذ لها خارج حدودها.
- 10- ان اهمية المرحلة المقبلة في تاريخ بلادنا توجب على كل من ينوي خوض معركة الرئاسة المقبلة ان يتبنى برنامجاً واضحاً ومحدداً لها يطرحه في حوار مفتوح مع جماهير الشعب اللبناني . وان يتعهد بتأمين عودة الحكم الى النظام الديموقراطي وضمن استمرار وممارسة الحريات العامة ."
- (لمرجع: البيان الرئاسي للعام 1970 ص. 250 – من كتابه "البيانات الرئاسية")

- علوم وتكنولوجيا : كيف ستؤثر التكنولوجيا على مستقبل العمل – جريدة النهار في 2022/7/12

يتزايد الاهتمام والقلق بشأن شكل #مستقبل العمل مع التطور التكنولوجي السريع، وقد غيرت جائحة كورونا والعمل من المنزل الاعتقادات الراسخة حول متى وأين وكيف يعمل الناس، واضطرت المنظمات إلى الاستعداد للتحوّل القادم.

فيما يلي خمس رؤى حول مستقبل العمل وكيفية الاستعداد بشكل أفضل للاضطرابات المستقبلية.

1. #الأتمتة (التشغيل الآلي) تدعم الإنتاجية وخلق فرص العمل والنمو الاقتصادي

وجدت دراسة أجرتها مؤسسة "غالوب" أنّ الموظفين الذين يشاركون في اتخاذ القرار ويتحمسون للقيام بوظائفهم يساعدون الشركات في التغلب على المنافسين، فُتعد هذه المجموعات أكثر إنتاجية بنسبة 18 في المئة، وأكثر ربحية بنسبة 23 في المئة، ولديها ولاء أعلى للعملاء بنسبة 10 في المئة. وقد تزيد هذه النسب من خلال تقليل المهام التي قد تستغرق وقتاً طويلاً، وذلك عبر الأتمتة، التي ستساعد أيضاً على الاستثمار بشكل استباقي في الاستراتيجيات والأدوات والتقنيات التي تزيد من الكفاءة وتعزز الإنتاجية.

الأتمتة هو مصطلح مستحدث يطلق على كل شيء يعمل ذاتياً بدون تدخل بشري.

على سبيل المثال، يمكن أن تساعد التقنيات الجديدة على تقليل الوقت الإداري للمديرين بنحو 90 في المئة، من خلال إزالة الخطوات المتكررة والمملة في الكثير من الأحيان، ما يمكّن المنظمات من توفير الوقت والطاقة والمال.

2. تكنولوجيا الموارد البشرية أمر حيوي للتكيف مع هذا الانتقال

مع استمرار نقص العمالة في التأثير على كل القطاعات تقريباً، يجب إعطاء الأولوية لعمليات التوظيف الأسرع والأسهل حتى يتمكن أصحاب العمل من التوظيف بكفاءة وعلى نطاق أوسع. ستساعد التكنولوجيا في أتمتة أكثر من 70 في المئة من عمليات التوظيف، مما سيساهم في تسريع البحث عن المرشح الأفضل للوظيفة، بحسب "فوربس". هذه القدرة على التوظيف الأسرع ستحمي أيضاً الاستقرار المالي للعمال.

3. جمع المعلومات بالذكاء الاصطناعي يؤدي إلى اتخاذ قرارات أسرع وأكثر فعالية

ذكرت "فوربس" أنّ اتخاذ القرارات والسياسات المستقبلية سيتمّ بشكل تعاوني، وسيتعين على الشركات البحث عن طرق جديدة لمعرفة ما يفضّله الموظفون. لذلك، يمكن أن يكون الذكاء الاصطناعي وسيلة قيمة لجمع المعلومات داخلياً وخارجياً.

4. برامج تحسين المهارات ضرورية للبقاء في المنافسة

الاستثمار في القوى العاملة هو أفضل استراتيجية للاحتفاظ بالموظفين الكفؤين، وسيؤدي التطور التكنولوجي إلى حالة تغيير مستمر في العمل، مما يتطلب إعادة تأهيل مهارات العمال والمديرين باستمرار. ستلعب تكنولوجيا الموارد البشرية دوراً حاسماً في ربط الأشخاص بمناصب جديدة وفي مجالات جديدة بشكل أسرع من ذي قبل.

5. المزج بين الذكاء الاصطناعي والذكاء البشري يطلق العنان للمهارات والعواطف والإمكانيات البشرية

ستعمل الشركات تدريجياً على وضع الذكاء الاصطناعي لتولي المهام التي تستغرق وقتاً طويلاً مع الموظفين، وفي الوقت عينه، سيؤدي ذلك إلى قيام الشركات بإنشاء وظائف جديدة تزيد من قوة القدرات البشرية الفريدة، بما في ذلك التعاطف والإبداع والتفكير. كذلك، سيتمتع الموظفون بمزيد من المرونة لمتابعة شغفهم وتحقيق أهداف وفرص أكبر.

- صحة وغذاء : تحذيرات طبية من تأثيرات ارتفاع حرارة الاجواء على القلب والاعوية الدموية -

جريدة الشرق الاوسط في 2022/6/08

وقال الباحثون ما ملخصه: «تضمنت هذه الدراسة المقطعية تحليلاً طويلاً للارتباط بين عدد أيام الحرارة الشديدة في أشهر الصيف خلال عشر سنوات، ومعدلات الوفيات لجميع الأسباب على مستوى المقاطعات، لدى من هم فوق العشرين من العمر».

وتقول منظمة الصحة العالمية (WHO): «ستؤدي موجات الحرارة Heatwaves، وبخاصة في المدن الكبرى، إلى وقوع مزيد من الوفيات، لا سيما بين المسنين، ما يؤدي إلى تفاقم الأسباب الرئيسية للوفاة على مستوى العالم، بما في ذلك أمراض القلب والأوعية الدموية، وأمراض الجهاز التنفسي، والسكري، وأمراض

الكلية. وتؤدي الفترات الطويلة من درجات الحرارة المرتفعة في النهار والليل، إلى إجهاد فسيولوجي تراكمي على جسم الإنسان، ما يؤدي إلى تفاقم الأسباب الرئيسية للوفاة على مستوى العالم.

وتضيف في تقريرها بعنوان «الحرارة والصحة»: «الآثار الصحية السلبية للحرارة يمكن التنبؤ بها، ويمكن الوقاية منها إلى حد كبير، من خلال إجراءات محددة حول التعامل مع درجات الحرارة الشديدة. ولا يزال الوعي غير كافٍ بالمخاطر الصحية التي تسببها موجات الحر والتعرض المطول لدرجات الحرارة المرتفعة».

والواقع أن «الإجهاد الصحي» (Health Stress) لارتفاع درجات حرارة الأجواء، لا يقتصر على التأثيرات المباشرة والآنية للحرارة على الجسم، كضربات الشمس على سبيل المثال، بل إن الأهم هو تداعيات تأثيراتها، بما يفاقم احتمالات انتكاس الاستقرار في حالات الأمراض المزمنة، التي يُعاني منها كبار السن ومتوسطو العمر على وجه الخصوص. وذلك مثل أمراض القلب وارتفاع ضغط الدم وضعف الكلية وضعف الكبد وغيرها. وهذه التداعيات هي التي ترفع من حالات الاضطرابات الصحية المرافقة لموجات الحر أو فترات الحرارة المرتفعة والمتوقعة في فصل الصيف.

تأثيرات حرارية

وحول سؤال: كيف تؤثر الحرارة على الصحة؟ تجيب منظمة الصحة العالمية عنه بتلخيص تأثيرات الحرارة على الصحة في ثلاثة جوانب. جانب يتعلق بالتأثيرات المباشرة، وآخر يتعلق بتفاقم الحالات المرضية المزمنة، وثالث يتعلق بالتأثيرات الصحية غير المباشرة والمهمة.

في الجانب الأول تقول: «اكتساب الحرارة في جسم الإنسان يكون بسبب مزيج من الحرارة الخارجية من البيئة المحيطة، وحرارة الجسم الداخلية الناتجة عن عمليات التمثيل الغذائي. ويؤدي الارتفاع السريع في اكتساب الحرارة، بسبب التعرض لظروف أكثر سخونة من المتوسط، إلى إضعاف قدرة الجسم على تنظيم درجة الحرارة الداخلية فيه. ويمكن أن يؤدي إلى سلسلة من الأمراض، بما في ذلك التشنجات الحرارية (Heat Cramps)، والإنهاك الحراري (Heat Exhaustion)، وضربة الشمس (Heatstroke)، وارتفاع حرارة الجسم (Hyperthermia)».

وفي الجانب الثاني تقول: «يمكن أن تحدث بسبب الحرارة حالات الوفاة والاضطرار إلى الدخول للمستشفى. وقد تحصل بسرعة كبيرة (في اليوم نفسه)، أو يكون لها تأثير متأخر (بعد عدة أيام) من بدء موجات الحر. وحتى الاختلافات الطفيفة عن متوسط درجات الحرارة الموسمية، ترتبط بزيادة المرض والوفاة. ويمكن أن تؤدي درجات الحرارة القصوى إلى تفاقم الحالات المزمنة، بما في ذلك أمراض القلب والأوعية الدموية والجهاز التنفسي والدماغ والأوعية الدموية والحالات المرتبطة بمرض السكري».

أما في الجانب الثالث فتقول: «للحرارة أيضاً تأثيرات صحية غير مباشرة ومهمة. ويمكن لظروف الحرارة، وعوامل أخرى مثل الرطوبة والرياح والمستويات المحلية للتأقلم البشري، أن تغير السلوك البشري (تبعاً للحالة النفسية)، وانتقال الأمراض (المعدية)، وتقديم الخدمات الصحية، ونوعية الهواء، والبنية التحتية الاجتماعية الحيوية مثل الطاقة، والنقل، والمياه».

الحرارة وصحة القلب

وفي تقريرها بعنوان «التعرض للحرارة وصحة القلب والأوعية الدموية: ملخص للأقسام الصحية»، تقول المراكز الأميركية لمكافحة الأمراض والوقاية منها (CDC): «لوحظ التأثير السلبي للحرارة الشديدة على صحة القلب والأوعية الدموية (CVD) عبر مواقع جغرافية مختلفة، وتسببت بزيادة ملحوظة في زيارات قسم الطوارئ والدخول إلى المستشفى لدى مرضى القلب والأوعية الدموية كبار السن (أكبر من 65 سنة) في اليوم الخامس والسادس بعد يوم حار للغاية. وفي إحدى الدراسات حول معدلات الاستشفاء (الدخول إلى المستشفى) بسبب الأمراض القلبية الوعائية في مدينة نيويورك خلال شهر يونيو (حزيران) ويوليو (تموز) وأغسطس (آب)، طوال فترة استمرت 13 عاماً، اتضحت زيادة بنسبة 3.6 (ثلاثة فاصلة سنة) بالمائة في حالات دخول المستشفى المرضية للأمراض القلبية الوعائية المتأخرة لمدة 3 أيام، مع كل درجة مئوية واحدة فوق منحنى تأثير درجة الحرارة والصحة (Temperature-Health Effect Curve)، الذي يتراوح لمدينة نيويورك ما بين 29 و36 درجة مئوية». وأضافت ما ملخصه: «وجدت المراجعة المنهجية لـ 26 دراسة طبية أن هناك أدلة قوية على أن التعرض للحرارة الشديدة يؤدي بشكل مباشر إلى زيادة معدل وفيات القلب والأوعية الدموية».

كما طرحت جانباً آخر، وهو استخدام الأدوية القلبية الوعائية والتعرض للحرارة. وقالت: «في سياق أمراض القلب والأوعية الدموية، من المهم ملاحظة كيف يمكن للأدوية الموصوفة لأمراض القلب والأوعية الدموية، أن تزيد من الآثار الضارة للحرارة الشديدة على جسم الإنسان. وهناك حاجة إلى مزيد من

الدراسات لفهم هذه العلاقة بشكل أفضل، ولإبلاغ الكيفية التي ينبغي على ممارسي الرعاية الصحية اتباعها عند تقديم المشورة لمرضاها فيما يتعلق بهذه الأدوية».

آليات نشوء الضرر الصحي لارتفاع الحرارة على مرضى القلب

< آليات الضرر الصحي لارتفاع الحرارة على مرضى القلب، توضحها المراكز الأميركية لمكافحة الأمراض والوقاية منها، بقول ما ملخصه: «الأيام التي تكون أكثر سخونة من متوسط درجة الحرارة الموسمية، أو تلك ذات درجة الحرارة المحيطة المرتفعة إلى حد ما، مع وجود الرطوبة العالية، قد تسبب مستويات مزداة من المرض والوفاة. وذلك عن طريق المساس بقدرة الجسم البشري على تنظيم درجة حرارته الداخلية، التي يتم ضبطها من قبل الجهاز العصبي اللاإرادي وجهاز القلب والأوعية الدموية».

وتوضح قائلة: «وعند الوجود في بيئة حارة، يتسبب الجهاز العصبي اللاإرادي في توسع الأوعية الدموية في الجلد، للسماح بنقل حرارة أكبر من الجسم إلى المحيط الخارجي. كما تتم إعادة توجيه جزء من الدم من أعضاء البطن، وفي الحالات الشديدة جميع أعضاء الجسم، إلى الجلد لتبديد الحرارة الداخلية. وهذا يتطلب الحفاظ على ضغط دم ثابت أثناء هذا التوسيع الكبير في الأوعية الدموية بالجلد، وإعادة الانتشار والتوزيع للدم في مناطق الجسم. كما يتطلب زيادة ضخ القلب للدم، وهو ما يتحقق عبر ارتفاع معدل ضربات القلب وكفاءة قوة انقباض عضلة القلب. ولكن لدى كبار السن وأولئك الذين يعانون من أمراض القلب والأوعية الدموية الموجودة مسبقاً (خصوصاً أمراض شرايين القلب وضعف عضلة القلب)، لا يكون القلب بارعاً في تلبية هذه المتطلبات الجديدة والمتزايدة لتخليص الجسم من الحرارة الزائدة، وحينها تحصل التداعيات والمضاعفات».

وتنبه إلى أنه «ورغم أن الوفيات والأمراض المرتبطة بارتفاع الحرارة يُمكن تفاديها، فإن الناس لا يزالون يموتون بسبب ذلك في كل عام».

والواقع أن ارتفاع درجة الحرارة ليس العامل الوحيد ذا الصلة بأضرار موجات الحر، بل ثمة أربعة عوامل أخرى إضافية؛ وهي: ارتفاع نسبة الرطوبة، وبذل الجهد البدني خارج المنزل، ووجود أمراض مزمنة لدى

الشخص، والتقدم أو الصغر في العمر. وعند حصول هذه العوامل الخمسة، ترتفع لدى الشخص احتمالات الإصابة بالتأثيرات الصحية السلبية لارتفاع الحرارة المناخية.

ومن المهم توضيح الأمر. ذلك أن الجسم البشري يتأثر بشكل سلبي بارتفاع الحرارة حينما لا يستطيع الجسم أن يقوم بعملية التبريد الذاتي وطرده الحرارة التي دخلت إليه من البيئة المحيطة. وعملية التبريد كي تتم بكفاءة، تتطلب ثلاثة عناصر:

- جهاز عصبي لإرادي يعمل بكفاءة.

-جهاز قلب وأوعية دموية تتكيف بكفاءة مع متطلبات تبريد الجسم.

- توفر الغدد العرقية التي تعمل بكفاءة على الجلد لإفراز العرق، وهي مشكلة لدى كبار السن، ولدى من يتناولون أحد أنواع أدوية القلب وارتفاع الضغط التي تؤثر على قدرات إفراز الغدد العرقية لسائل العرق.

وتلخص المراكز الأميركية لمكافحة الأمراض واتقائها الموضوع بقولها: «العناصر المهمة التي تُؤثر بشكل سلبي على قدرات الجسم في تبريد نفسه في الأجواء الحارة هي:

- ارتفاع نسبة الرطوبة في الهواء. وهو ما يُعيق عملية تبخر سائل العرق، وبالتالي حبس الحرارة في الجسم.

- عوامل فردية: كالتقدم في العمر أو صغر العمر، والسمنة، ووجود حمى بالجسم، والإصابة بأمراض القلب، ووجود أمراض نفسية، وضعف عمل جهاز الدورة الدموية، والتعرض لحروق الشمس، وتناول بعض أنواع من الأدوية، وشرب الكحول، كلها عوامل تُقلل من قدرات عمل نظام التبريد الذاتي للجسم».

وذكرت أنه في المناطق الرطبة، ولدى الأشخاص الذين لديهم عوامل ترفع من احتمالات تضررهم بارتفاع حرارة الأجواء، فإن الاهتمام بشرب كميات كافية من الماء خطوة أساسية، والحرص على توفير مكيف الهواء والوجود في أي أماكن باردة خطوة أخرى مهمة، وتقليل الخروج إلى خارج المنزل خطوة ثالثة مهمة، وتخفيف ممارسة النشاط البدني ما أمكن في تلك الأجواء الحارة خطوة رابعة مهمة. وأضافت: «على الجميع اتخاذ هذه الخطوات لمنع الإصابة بالأمراض المرتبطة بارتفاع الحرارة».

خطوات صحية للتعامل مع ارتفاع حرارة الأجواء

< تحت عنوان «ما الإجراءات التي يجب أن يتخذها عموم الناس إزاء ارتفاع حرارة الأجواء؟»، تلخص منظمة الصحة العالمية الخطوات التالية:

- حافظ على منزلك بارداً، خصوصاً غرف النوم. من الناحية المثالية، يجب أن تظل درجة حرارة الغرفة أقل من 32 درجة مئوية أثناء النهار و24 درجة مئوية أثناء الليل.
- استخدم هواء الليل والصباح الباكر لتهوية وتبريد منزلك، عندما تكون درجة الحرارة الخارجية منخفضة.
- لتقليل الحمل الحراري داخل الشقة أو المنزل، أغلق النوافذ التي تواجه الشمس أثناء النهار، وقم بإيقاف تشغيل الإضاءة الصناعية وأكبر عدد ممكن من الأجهزة الكهربائية.
- إذا كان مكان إقامتك مكيفاً، أغلق الأبواب والنوافذ وحافظ على الكهرباء التي لا تحتاج إليها لتبقيك بارداً، لضمان بقاء الطاقة متاحة وتقليل فرصة الانقطاع على مستوى المجتمع.
- قد توفر المراوح الكهربائية الراحة، ولكن عندما تزيد درجة الحرارة على 35 درجة مئوية، قد لا تمنع الأمراض المرتبطة بالحرارة.

- من المهم شرب السوائل.

- تجنب الخروج في أشد أوقات اليوم حرارة.

- تجنب النشاط البدني الشاق إذا استطعت. إذا كان يجب عليك القيام بذلك، فقم به خلال أبرد جزء من اليوم.

- ابق في الظل.

- لا تترك الأطفال أو الحيوانات في السيارات المتوقفة.

- حافظ على برودة الجسم ورطوبته.

- خذ حماماً بارداً.

- ارتدِ ملابس خفيفة وفضفاضة مصنوعة من مواد طبيعية.

- إذا خرجت، ارتدِ قبعة عريضة الحواف ونظارات شمسية.

- استخدم أغطية السرير والشراشف الخفيفة لتجنب تراكم الحرارة.

- تجنب تناول وجبات طعام كبيرة، وتناول وجبات صغيرة الحجم، أكثر من مرة في اليوم. وتجنب الأطعمة التي تحتوي على نسبة عالية من البروتين.

- اخبار الرابطة

الرابطة تواصل حملة التوعية من وباء كورونا وهذه نماذج

رابطة اصدقاء كمال جنبلاط تصدر حملة الوقاية من كورونا

المناعة الطبيعية بعد الاصابة بـ "كورونا" لا تحمي المتغيرات

وفقاً لبحث جديد اجراه باحثون في معهد "غلاستون" وفي جامعة كاليفورنيا ، ونشر مؤخراً في مجلة "نيتشر" تبين ان الاصابة بفيروس كورونا لدى الاشخاص غير الملقحين توفر القليل من المناعة على المدى الطويل ، ضد المتغيرات الاخرى من الفيروس . وعلى العكس من ذلك تبين انه من المرجح ان يتمتع الافراد الذين تلقوا اللقاح بحماية اوسع ضد المتغيرات المحتملة خصوصاً اذا كان لديهم عدوى اختراق.

الكمامة والتباعد والتلقيح حتماً... مسؤولية وواجب كل مواطن ومواطنة وكل من يقيم على الاراضي اللبنانية

رابطة اصدقاء كمال جنبلاط تصدر حملة الوقاية من كورونا

العالم لم يطوّر انظّمته الصحية لما بعد "كورونا"

خلصت دراسة قامت بها لجنة مختصة شكلتها منظمة الصحة العالمية لتقييم القدرة العالمية على مواجهة الوبئة الى ان العالم ليس في وضع افضل مما كان عليه عند ظهور فيروس كورونا سنة 2019 لمكافحة وباء جديد. وقد يكونه في الواقع، في وضع اسوأ، بالنظر للخسائر الاقتصادية. واكدت اللجنة ان عدم احراز تقدم في اصلاح الانظمة الصحية العالمية يعني عملياً ان العالم معرض للاخطار الصحية اكثر من اي وقت مضى.

الكمامة والتباعد والتلقيح حتماً... مسؤولية وواجب كل مواطن ومواطنة وكل من يقيم على الاراضي اللبنانية

- من الصحافة اخترنا لكم:

- ما وراء عظمة الدول... عوامل النجاح والانهيار - Foreign Affairs - ترجمة جريدة نداء الوطن - 2022/8/1

أدى الغزو الروسي لأوكرانيا إلى تأجيج المنافسة الاستراتيجية التي ترسم اليوم معالم سياسة الأمن القومي في الولايات المتحدة. دعا عدد كبير من المسؤولين والمحليين الأميركيين واشنطن إلى تعزيز قدراتها العسكرية، وتقوية دفاعاتها، وزيادة استثماراتها في التقنيات الأساسية. برأي هذا المعسكر، يجب أن تستعد واشنطن لإثبات قوتها في مناسبات متكررة: قد يحصل ذلك عبر حروب بالوكالة أو تحديات أخرى تواجهها شبكة التحالفات والشراكات الأمنية الخاصة بالولايات المتحدة. وفق هذه النظرية، يتوقف النجاح في المنافسة بين القوى العظمى على تجميع الانتصارات ضمن سلسلة من المسابقات الفردية التي تهدف إلى إثبات التفوق.

لكن تحمل الأحداث التاريخية دروساً مختلفة. لا تتفوق الدول في المنافسات المطولة عبر اكتساب أفضل القدرات التكنولوجية والعسكرية، أو عبر فرض إرادتها في جميع الأزمات أو الحروب. قد تتركب القوى العظمى أخطاءً كثيرة، فتخسر الحروب والحلفاء أو تفقد تفوقها العسكري أحياناً، ومع ذلك تُحقق الانتصار في المواجهات طويلة الأمد. في خضم الصراع على التفوق بين القوى العالمية، لا تُحدث القوة العسكرية أو الاقتصادية أكبر فرق بين مختلف الأطراف، بل نوعية المجتمع، أي خصائص البلد الإنتاجية والاقتصادية، والابتكار التكنولوجي، والتماسك الاجتماعي، والإرادة الوطنية.

تُعتبر نقاط القوة الداخلية ركائز أساسية للنفوذ الدولي. لكن لتحسين فرص نجاح البلد، يجب أن تدعم تلك العوامل بعضها البعض وتحافظ على توازنها. قد يؤدي أي طموح وطني مفرط إلى خطط متوسعة، فتزيد المخاطر المطروحة على البلد الذي يبالغ في التزاماته. لكن تجازف الدول التي تتراجع فيها مظاهر الطموح والتنوع أو لا تبدي استعدادها للتعلم والتكيف مع المستجدات بإطلاق دوامة سلبية قد تصل إلى حدود التراجع الوطني. اليوم تفتقر الولايات المتحدة إلى جزء كبير من المزايا التي ساهمت في صعودها خلال النصف الثاني من القرن العشرين. إذا أرادت أن تسترجع تفوقها في هذه المنافسة وتقرض نفسها في المواجهات الراهنة مع الصين وروسيا، فيجب ألا تكتفي بالتفوق على خصومها في مجال

الدفاع أو التقنيات العسكرية المتقدمة، بل يُفترض أن تكتسب الخصائص التي تجعل القوى العظمى حيوية ومبتكرة وقادرة على التكيف مع الظروف المتبدلة.

قد تكون الروابط السببية بين الخصائص المؤثرة والنجاح في المنافسة متماسكة، لكنها تختلف من بلد إلى آخر. حتى أن عوامل أخرى قد تؤثر على فرص النجاح الوطني، منها الكوارث الطبيعية، والأوبئة، والموقع الجغرافي.

لكن تتعلق أول ميزة أساسية بالطموح الوطني. يؤكد هذا العامل خارجياً على أهمية المهام الوطنية وعظمتها والرغبة في التأثير على سياسة العالم، وينتج داخلياً نزعة وطنية إلى التعلّم وتحقيق الإنجازات والنجاح في جميع المجالات، بدءاً من الأبحاث العلمية وصولاً إلى قطاع العمل والصناعة والفنون.

على صعيد آخر، تميل المجتمعات التي تتمتع بقدرة تنافسية عالية إلى تقاسم الفرص على نطاق واسع مع مواطنيها. هي تقدّم لهم وسائل النجاح وتستنثي فئات قليلة نسبياً من الأدوار المُنتجة. مع مرور الوقت، أصبحت المجتمعات التي تحمل هذه الميزة شاملة على مستويات عدة، فهي تمنح الحقوق والفرص إلى جميع الفئات الاجتماعية وتعرض عليها مسارات واضحة لإحراز التقدم في قطاع الأعمال والإبداع.

لتحفيز القدرة التنافسية الوطنية، تتعلق ميزة أخرى بالهوية الوطنية المشتركة والمتماسكة. تبني أكثر المجتمعات تنافسية إنجازاتها على أساس هوية جماعية قوية. هذه الهوية المشتركة لا تساعد الدول على تجنب العوائق التنافسية للصراعات والانقسامات السياسية والعرقية فحسب، بل إنها تسمح لها أيضاً بحشد الدعم الشعبي اللازم للجهود التنافسية.

في الوقت نفسه، تستفيد المجتمعات الأكثر تنافسية من نسخة معينة من الدول الناشطة: إنها حكومة متماسكة وقوية وفاعلة ودقيقة الأهداف، وهي تستثمر مواردها في القدرات الوطنية والمزايا الاجتماعية المفيدة. تتخذ الدول الناشطة أشكالاً متنوعة في مختلف البلدان والعصور، لكنها تشمل بشكل عام مؤسسات مدعومة في القطاعين العام والخاص، وهي

جهات أساسية لتحقيق النجاح الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي.

صنّف خبراء الاقتصاد عشرات الطرق التي سمحت للدول الناشطة بتحريك النمو في البلدان المعاصرة. أثبتت ماريانا مازوكاتو مثلاً أن دعم الدولة أساسي لإحراز تقدّم كبير في مجالات مثل تكنولوجيا المعلومات والطاقة الخضراء وصناعة الأدوية. كذلك، تطوّر قطاع الإنترنت ونظام تحديد المواقع العالمي جزئياً بفضل برامج من إعداد وكالة مشاريع البحوث المتطورة الدفاعية الأميركية، وساهم الدعم الحكومي في ازدهار عشرات التقنيات الأخرى، بما في ذلك الطاقة النووية وأنظمة الطيران المتقدمة.

تتكلم الدولة الناشطة في المقابل على خصائص أخرى في المجتمعات التنافسية: المؤسسات الاجتماعية الفاعلة. تنتج المؤسسات القوية والشاملة النمو الاقتصادي، وتعزز شرعية الدولة، وتتجاوب مع التحديات الاجتماعية، وتنتج قوة عسكرية جديرة بالثقة. في المملكة المتحدة مثلاً، ساهم البرلمان الوطني القائم منذ قرون والقطاع المالي المتين وسلاح البحرية القوي في رفع مستوى البلد على الصعيدين الاقتصادي والجيوسياسي. في المقابل، كشفت تراجع الاتحاد السوفياتي ثم انهياره في نهاية المطاف تداعيات فساد المؤسسات وقلة كفاءتها. لكن كما هو الوضع مع جميع الخصائص المرتبطة بالتفوق التنافسي، لن تكون المؤسسات الاجتماعية الفاعلة كافية لتفسير نجاح البلد أو فشله، بل يجب أن تترافق هذه الميزة مع مجموعة واسعة من القيم والعادات.

تتقاسم أكثر المجتمعات تنافسية ميزة أخرى، فهي تُركّز اجتماعياً على التعلّم والتكيّف مع الظروف، ما يعني أن الرغبة في الابتكار والاستكشاف والتعلم هي التي تحركها. بدل التمسك بالأفكار التقليدية، تبدي هذه الدول استعدادها للتأقلم مع التغيرات وخوض التجارب، وتبقى منفتحة على الابتكارات الجديدة في السياسة العامة، ونماذج العمل، والمفاهيم والعقائد العسكرية، والفن والثقافة. على مر التاريخ، ارتبط النجاح التنافسي دوماً بزيادة مستوى الفضول والالتزام بالتعلّم.

أخيراً، تحمل أفضل الدول الحيوية والتنافسية درجة معينة من التنوع والتعددية. تنتج

الخبرات ووجهات النظر المتعددة أفكاراً ومهارات إضافية تضمن الحفاظ على القوة الوطنية. كذلك، تقوي التعددية المنظمات، بما في ذلك الشركات والفروع العسكرية، عبر إجبارها على مواكبة مسار المنافسة. يتخذ التنوع أشكالاً عدة: حتى الدول المتجانسة عرقياً، مثل المملكة المتحدة في العصر الفيكتوري أو اليابان المعاصرة، تستطيع أن تنتج تنوعاً سياسياً وتجارياً واسعاً لتقوية القدرة التنافسية الوطنية.

في غضون ذلك، يندر التنوع المعاصر بشكلٍ محتمل من التفوق التنافسي أيضاً. لا تميل المجتمعات المختلطة إلى تبني الأفكار التقليدية المتحجرة التي تقمع المنافسة والابتكار، بل إن قدرتها على استيعاب الأجنبي تُسهّل عليها جذب المهارات من الخارج. هذه المزايا كلها ساعدت عدداً كبيراً من القوى العظمى على التقدم والحفاظ على تفوقها التنافسي، وتترسخ مساهماتها على مستوى الحيوية الوطنية بفضل كمّ هائل من الأبحاث التجريبية حول أثر التنوع في المنظمات.

بالعودة إلى الولايات المتحدة، أصبحت التحديات التي يواجهها هذا البلد اليوم واقعاً ملموساً. يجب ألا يبالغ أحد في تقدير التهديدات التي تطرحها الصين وروسيا، لكن يحمل البلدان أهدافاً معادية للمصالح والقيم الأميركية وللنظام الدولي الذي نشأ بعد الحرب العالمية الثانية وحققت مصلحة الولايات المتحدة على أكمل وجه. لكنّ التوصيات الشائعة حول التحركات الأميركية الفاعلة (أي مضاعفة استثماراتها في القوة العسكرية وإطلاق حملة جديدة لاحتواء القوتين الروسية والصينية) تبقى جزءاً بسيطاً من الحل. يسهل أن تعطي هذه الجهود نتائج عكسية إذا زادت أعباء الولايات المتحدة أو أنتجت أشكالاً جديدة من القمع المحلي. يتعلق أهم عامل بإطلاق جهود وطنية حثيثة لإعادة إحياء المزايا التي جعلت الولايات المتحدة أعظم قوة دافعة للدينامية التنافسية في التاريخ.

في العام 2005، أنهى المؤرخ كينيث بارليت سلسلة من المحاضرات حول النهضة الإيطالية بتأمل حزين حول أسباب الركود والانحدار الوطني، فقال: "ذلك القرار المصيري أطفأ الشعلة الفكرية التي حققت التقدم اللافت سابقاً". برأي بارليت، انهارت "الأسطورة الحيوية التي رفعت مستوى القوة الذاتية وساعدت الإيطاليين على تحقيق إنجازات كبرى

وتوسيع خبرتهم البشرية خلال مدة زمنية قصيرة". كان مصدر تلك العظمة أكثر أهمية من النمو الاقتصادي أو القوة العسكرية، وهو يتعلق بحيوية المجتمع. حين تبخرت هذه الحيوية فجأة، باتت إيطاليا تفتقر إلى الطموح أو الالتزام بالتعلم، وبدأت تخاف من خوض التجارب والابتكار، وسيطرت عليها النُخب المنشغلة بتريسيخ سلطتها وتحقيق المكاسب.

تواجه الولايات المتحدة خطراً مشابهاً اليوم. يشق أخطر تهديد على حيوية البلد ومكانته التنافسية من الداخل، لا سيما التغيرات التي تصيب طبيعة المجتمع الأميركي. في المرحلة المقبلة، ستضطر الولايات المتحدة لإطلاق حقبة جديدة من المزايا التنافسية القادرة على إعادة إحياء المواصفات التي سهّلت صعود البلد في القرن الماضي وستضمن استمرارها في القرن المقبل. كما حصل في إيطاليا في نهاية عصر النهضة، لا تتعلق المسألة الأساسية بقدرة واشنطن على التعامل مع هذه الظروف، بل إنها مسألة إرادة: هل تملك الولايات المتحدة مخزوناً كافياً من التصميم الإبداعي، والتضامن الوطني، وقوة الإرادة السياسية، لمواجهة هذا التحدي الشائك؟

• بيلوسي.. حلقة في مسلسل التداعي الأمريكي - جميل مطر - جريدة الشروق المصرية -
2022/8/6

أخشى أن تكون إدارة الرئيس جو بايدن تجاوزت المدى في استمرار الاستهانة بذكاء كل البشر الآخرين، بعد أن تجاوزت حدود الفشل في إدارة مهامها والخروج من أزمات الولايات المتحدة ووقف انحدار سمعتها ومكانتها الدولية.

•••

أولاً: ليس بعيداً عن أنظارنا وأسماعنا الإخفاق في إخراج قمة ناجحة لدول الأمريكيتين. عقدت القمة في مدينة لوس انجلوس، أي في مقر الدولة القائد وتغيب عن الحضور رؤساء دول لاتينية احتجاجاً على مقاطعة الولايات المتحدة لفرنزويلا وكوبا ونيكاراجوا وتعبيراً عن رفض استهانة واشنطن المتكررة لإرادة ومصالح حلفائها في القارة الجنوبية. حاولت واشنطن الحصول على التزام الدول الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية لوقف تمدد النفوذ الصيني فيها، وفشلت.

ثانياً: ليس بعيداً أيضاً منظر الخروج الأمريكي الأخير من أفغانستان بعد احتلال العشرين عام. مرة أخرى، وفي أقل من نصف قرن تخرج أمريكا شبه منهزمة، أو بالفعل منهزمة، من حرب واحتلال في آسيا.

الخروج الأسبق وكان من فيتنام خلف علامات لا تنسى على جسم جيل من شباب أمريكا وبخاصة بين شباب الجامعات والمجندين للحرب. خلف أيضا للرأى العام العالمى صورا متحركة لضباط ودبلوماسيين يحاولون التعلق بأخر طائرة تغادر سايجون قبل وصول قوات الفيتكونج المنتصرة. صور لا تختلف كثيرا فى تأثيرها الجارح على الرأى العام العالمى عن صور ألوف المتعلقين بأجنحة طائرات تستعد للإقلاع من مطار كابول فور الإعلان غير الناضج الصادر عن إدارة الرئيس بايدن عن نية الانسحاب من أفغانستان.

ثالثا: لا أجد غير كلمة الفشل وصفا مناسباً لآخر مسيرتين صراعيتين مع روسيا والصين. للحق أعترف بأن إدارة دونالد ترامب هى التى أطلقت مسيرة منهما وجاء جو بايدن ليجمع المسيرتين فى حملة تعبئة واحدة. لست وحدى من يرى الفشل صاعقا فى إدارة الحرب الباردة حتى الآن مع الدولتين، فكثيرون فى أمريكا ذاتها وأكثر منهم فى دول أوروبا الحليفة وأكثر من كل هؤلاء فى أفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية سبقونى إلى إصدار هذا الحكم.

رابعا: أعترف هنا أننى كنت بين من فوجئوا بتواضع الأعداد والتنفيذ لزيارة الرئيس بايدن للشرق الأوسط والتعامل مع كثير من تفاصيل هذه الزيارة لإقليم لعله من أوائل الأقاليم الخارجية التى تعاملت معها بكثافة الولايات المتحدة كقوة ناشئة فور حصولها على الاستقلال، ناهيك عن حجم المشكلات التى تورطت فيها وما حصلت عليه من ثروات هذا الإقليم بالعدل أو بالفرض والقوة أو تحت عنوان التحالفات والحماية. كان الفشل، وبالحق والخبرة، مبهرا عند التعامل مع تناقضات القيم والواقع، أو القيم والمصلحة. لهذا الفشل بالتحديد آثاره «التسونامية» على مختلف علاقات أمريكا بدول العالم النامى، ونرى بعض هذه الآثار وهى تتحت فى صلب صراع أمريكا مع روسيا من جهة ومع الصين من جهة أخرى. رأينا جوانب أخرى للفشل فى المواقف الأمريكية من تطورات قضية فلسطين. شهدت زورا حين رفضت شهادة الحق فى التحقيق حول مقتل شيرين أبو عاقلة وما تزال على شهادتها رغم حاجتها الماسة إلى عقل عربى جديد متفهم ومستنير. وسمعنا الرئيس الأمريكى وهو السيناتور الخبير فى شئون المنطقة يعرف نفسه كونه صهيونيا. أى ذكاء هذا تمتاز به هيئة استشارية حتى أقنعتة بفائدة مثل هذا الترشيح فى هذا المكان. لا يبرئها حاجتها إلى تجديد انتخابه رئيسا وفوز عدد أكبر من الديمقراطيين فى انتخابات النصف. فى النهاية سمعت أحد مودعيه من العرب يقول فى لهجة إشفاق «على الأقل كان يمكن أن نكون أقل عنفا فى رفض زيادة إنتاج النفط العربى».

خامسا: أغامر فأعود إلى بعض أول خياراته السياسية وفى مقدمتها اختياره سيدة بخبرة قليلة أو حتى نادرة فى السياسة عموما داخلية أو خارجية لتتنزل على ورقته فى دور نائبة رئيس جمهورية. هذه السيدة يتحدثون عنها الآن بالخليفة المحتوم للرئيس بايدن فى حال مرضه أو رحيله علما بأنه لم تثبت نجاحا فى أى مهمة رسمية أو كالت إليها ومنها مسألة الهجرة من دول أمريكا الوسطى أو غيرها. ولم تكسب عند عامة الشعب شعبية تناسب دورها المحتمل القيام به كرئيس للجمهورية الأمريكية. كان الرئيس يعلم حق العلم، وإن أنكر، حدود قدرته على الاستمرار فى منصبه لفترة ثانية ولم يكن يعلم فيما يبدو حدود قدراتها على الفوز بترشيح الحزب لها فى انتخابات رئاسية قادمة بخلو المنصب من الرئيس القائم.

سادسا: لن أتجاوز فأحكم على كفاءة وقدرة أداء جهاز المستشارين المحيطين بالرئيس جو بايدن. ولكنى ومن على البعد أسمح لنفسى بأن أحكم على إنجازات العهد من واقع التقارير الموضوعية وليس اعتمادا على البيانات والتصريحات. أشهد مع آخرين احترام سعة اطلاعهم وقدراتهم فى تخصصاتهم، أشهد بأن هذا العهد كعهد سابقه لم ينجز اختراقا ملموسا فى استعادة مكانة أمريكا الدولية أو فى تعزيز لحمة الحلف الغربى أو فى العودة الصحيحة إلى الشرق الأوسط أو فى تحقيق الفوز على روسيا والصين فى الحرب الباردة التى اختار إشعالها والسير على هديها الرئيسان ترامب وبايدن. أشهد أيضا بأن عهد بايدن كعهد سابقه أعلن النية فى استعادة أمريكا إلى مكانها ومكانتها كقوة عظمى وأشهد كما يشهد كل مدقق حريص ومتابع عن بعد أن الانحدار الأمريكى لم يتوقف فى العهدين، بل العكس هو الحاصل حسب اجتهاداتنا وحسب استطلاعات الرأى المتتالية.

•••

على ضوء هذا التحليل المنقوص بطبيعة ظروف النشر وضغط الوقت أجد إلزاما أن أعترف أننى وجدت صعوبة كبيرة فى فهم دوافع السيدة نانسى بيلوسى للقيام برحلة فى آسيا تتوقف فيها لزيارة تايوان. الواقع يقول إن العلاقات الصينية الأمريكية تقترب جدا من وضع الأزمة الحادة، وأنه لم يعد خافيا على أحد أن أمريكا تدفع نحو تصعيد الأزمة إلى حدود صارت تخضع لتخمينات خطيرة. الواقع يقول أيضا إن أمريكا لم تحقق نصرا مبينا فى أزمتها مع روسيا، وإن مختلف التحليلات تميل إلى اعتبار روسيا وقد توسعت على الأرض فى أوكرانيا وتوسعت وهو الأمر الهام جدا فى نفوذها أو مكانتها فى كثير من دول العالم النامى. الواقع يعترف أيضا بأن حلفاء

أمريكا فى أوروبا وخارجها يعانون عواقب العقوبات التى كان هدفها فى الأصل روسيا، وأن دولا كثيرة فى أوروبا وآسيا تعبر الآن عن خشيتها من نوايا معلنة أو مكتومة لدى كل من اليابان وألمانيا للانطلاق بكل الإمكانيات للتسلح حتى النووى منه.

لا أفهم، وأتساءل كيف يمكن أن يستفيد حلفاء أمريكا وأصدقائها وتستفيد المصالح القومية الأمريكية ويستفيد السلم العالمى من النقاش الهزلى الدائر فى واشنطن الآن بين السيدة بيلوسى من جانب والسيد ترامب ومستشاريه من جانب آخر حول رغبة بيلوسى زيارة تايوان ونصيحة السيد بايدن تأجيلها أو الانصراف عنها وما يبدو تلميحا من المؤسسة العسكرية من جانب ثالث بعدم الاعتراض على الرحلة بل والاستعداد لحماية السيدة نانسى بكل ما يتوفر لدى أمريكا من إمكانيات. أحاول أن أفهم.

• تايوان: ولادة نظام حرب باردة جديدة؟ - د. ناصيف حتى - جريدة الشرق الاوسط -

2022/8/5

تأتى زيارة نانسى بيلوسى رئيسة مجلس النواب الأمريكى لتايوان فى سياق سياسة تصعيد بين الطرفين الأمريكى والصينى. تصعيد يعكس ازدياد التنافس والتوتر بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين الشعبية فى منطقة المحيطين الهادى والهندي.

خطوة الاستفزاز التي شكّلتها الزيارة جاء الرد عليها سريعاً من خلال مناورات عسكرية صينية حية في المحيط المباشر لجزيرة تايوان، وتصعيد صيني ليس فقط على مستوى الخطاب بل أيضاً من خلال إعلان مضيق تايوان أنه تحت السيطرة الصينية كلياً.

من أبرز مؤشرات هذا التصعيد، الذي بلغ ذروته مع زيارة بيلوسي، مشاركة كل من اليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا ونيوزلندا في قمة منظمة حلف شمال الأطلسي التي عُقدت في مدريد في نهاية شهر يونيو (حزيران). قمة أكدت قلق الحلف من الشراكة الاستراتيجية بين روسيا الاتحادية والصين الشعبية والتعاون والتنسيق المتزايد بين الطرفين منذ اندلاع الأزمة الأوكرانية. وسبق ذلك «رسالة» صينية - روسية مشتركة عبر طلعات عسكرية في شرق آسيا قرب انعقاد قمة «كواد» (الحوار الأمني الرباعي) في طوكيو. القمة التي تضم كلاً من الولايات المتحدة وأستراليا ونيوزلندا واليابان. من المؤشرات في لعبة التصعيد المتبادل التوصل إلى اتفاق أميركي مع تايوان في مطلع شهر يونيو على تعزيز التعاون بين الحرس الوطني الأميركي والقوات المسلحة التايوانية، والرد الصيني على هذا الاتفاق كان من خلال المناورات العسكرية المتطورة. وفي السياق ذاته تستمر رسائل سباق التسلح بين كوريا الشمالية التي تعمل على تطوير قدراتها النووية من جهة والرد بمناورات وتدريبات أميركية كورية جنوبية مشتركة من جهة أخرى، مما يرفع من حدة التوتر بين الكوريتين وكذلك بين حلفائهما: إنه أيضاً أحد مظاهر الصراع بالوكالة عبر الحلفاء.

ويؤكد وزير الخارجية الأميركي أنطوني بلينكن أن الصين الشعبية تشكل «أخطر تحدٍّ» يواجه الولايات المتحدة على المدى الطويل. وصارت مواجهة التحدي الصيني الصاعد ضمن الأولويات الاستراتيجية للحلف الأطلسي.

ولا يكفي تأكيد واشنطن أنها متمسكة بسياسة «صين واحدة» لطمأنة الصين الشعبية فيما تعزز علاقاتها الاقتصادية والأمنية العسكرية وكذلك السياسية مع تايوان. وفي إطار سياسة المواجهة الشاملة مع الصين الشعبية أعلنت إدارة بايدن العودة إلى دبلوماسية التعاون المتعدد الأطراف. الدبلوماسية التي كانت إدارة ترمب قد أسقطتها لمصلحة دبلوماسية التعاون الأحادي التي أفادت خصوم واشنطن من خلال علاقات التوتر التي أدت إليها تلك السياسة بين واشنطن وحلفائها. وفي هذا السياق أعلن الرئيس الأميركي من طوكيو في مايو (أيار) الماضي خلال اجتماعه مع قادة «الكواد» عن إنشاء اتفاقية تحمل اسم الاتفاقية الشاملة والمتقدمة للشراكة عبر المحيطين

الهندي والهادي. ويُفترض أن يشمل هذا الإطار التعاوني إحدى آليات المواجهة الاقتصادية والتجارية مع الصين الشعبية في منطقة صارت تشكل أولوية استراتيجية لواشنطن وحلفائها في المواجهة المتعددة الأوجه والأبعاد مع بكين.

زيارة بيلوسي عدها البعض في واشنطن بمثابة استفزاز غير مدروس، ولا يأتي بنتائج إيجابية لواشنطن. البعض الآخر رأى أن الزيارة تندرج في إطار مزايدات سياسية داخلية ضمن الحزب الديمقراطي ولو أن الاستحقاقات الانتخابية ما زالت بعيدة. مراقبون آخرون رأوا أن واشنطن أرادت جس نبض الصين الشعبية حول طبيعة الرد في أوج تصاعد الحرب الباردة بين الطرفين. والجدير بالذكر أن سياسة واشنطن فيما يتعلق بتايوان تقوم على ما يُعرف بالغموض الاستراتيجي... فهل أسقط الرئيس الأميركي هذا المبدأ أخيراً عندما أعلن عن تمسك بلاده بالدفاع عن تايوان فيما لو تعرضت لهجوم من الصين الشعبية؟

هل نشهد عملية بلورة وتحديد قواعد اللعبة في نظام حرب باردة جديدة ومعها رسم مناطق النفوذ ومناطق التنافس بين القوى الكبرى في ظل صراع غربي بقيادة واشنطن مع روسيا الاتحادية حول أوكرانيا في «المسرح الاستراتيجي» الأوروبي وصراع آخر مع الصين الشعبية في «المسرح الاستراتيجي» في منطقة المحيطين الهادي والهندي حول تايوان؟ هل نشهد احتمال الانزلاق نحو مواجهة مباشرة بين القوى الكبرى، وهو احتمال ضعيف في لعبة المواجهة بالوكالة: سيناريو لا بد أيضاً من أخذه بالاعتبار؟ إن التطورات القادمة ستحكم دون شك تبلور هذا النظام الجديد بقواعده وسلوكيات أطرافه المختلفة بعد انتهاء عصر الأحادية الأميركية.

• العالم منشغل بأزمة الطاقة وإيران بأحلام الهيمنة! - حميد الكفائي - سكاى نيوز العربية -

2022/8/15

منذ وصول الرئيس الأميركي جو بايدن إلى السلطة في يناير عام 2020، شرعت الإدارة الديمقراطية الجديدة بإجراءات حثيثة للعودة إلى الاتفاق النووي مع إيران، الذي غادره الرئيس السابق، دونالد ترامب، عام 2018، قائلاً إنه غير كاف، بل يساعد النظام الإيراني على التمدد، بدلاً من أن يحد من تسلحه.

الإدارة الديمقراطية، سواء في ظل الرئيس السابق، باراك أوباما، أو الرئيس الحالي، جو بايدن، تتبنى أسلوب التعامل الدبلوماسي مع إيران والانخراط في التفاوض معها، من أجل إيقاف محاولاتها تصنيع قنبلة نووية، بدلا من سياسة "الضغط الأقصى" التي تبنتها الإدارة الجمهورية السابقة.

ومثلما فشلت سياسة "الضغط الأقصى" في ثني إيران عن سعيها الحثيث لتطوير برنامجها النووي، بما يمكنها من تصنيع القنبلة النووية، فإن سياسة التفاوض والدبلوماسية، التي تتبعها إدارة بايدن، هي الأخرى فشلت حتى الآن في أن تعيد إيران إلى الاتفاق النووي، رغم الإشارات الإيجابية التي أطلقها وفدها في جنيف في العام الماضي، بأن أطراف الاتفاق النووي الستة "على وشك التوصل إلى اتفاق".

ما الذي حصل؟ ولماذا تلكأت إيران في العودة إلى الاتفاق النووي، تلك التي كانت سترفع عنها عقوبات مدمرة، أصابت اقتصادها بشلل أخذ في التفاقم، وتسمح لها بتصدير النفط والغاز، الذي سيوفر لها أموالا وفيرة، خصوصا بعد أن تضاعفت أسعار الطاقة العالمية، وتمكنها من استيراد ما تحتاجه من أجهزة وسلع وبضائع ومعدات وأدوية؟

لماذا فضلت إيران البقاء تحت عقوبات قاسية، وربما الأقسى التي خضعت لها أي دولة أخرى في العالم، قبل فرض العقوبات الغربية الأخيرة على روسيا، على العودة إلى الاتفاق النووي، ومعه العودة إلى التفاعل الطبيعي مع المجتمع الدولي؟

الموقف الإيراني تحول من مرن جدا إلى متشدد جدا، بل غير مستعد لإبرام أي اتفاق مع الدول الغربية حول البرنامج النووي، وقد حصل هذا بعد الاستقطاب الدولي، الذي تسببت به الحرب الروسية-الأوكرانية. يبدو أن الإيرانيين يرون بأنهم الآن أصبحوا في موقف أقوى، وأن بإمكانهم أن يفرضوا شروطهم على الولايات المتحدة والدول الأوروبية الراعية للاتفاق، التي تحتاج الآن إلى خفض أسعار الطاقة، لذلك فإنها ستوافق، في رأيهم، على ما تضعه إيران من شروط!

وفي الوقت نفسه فإن الإيرانيين لم يرغبوا أن يضعفوا موقف حليفهم روسيا، التي تشترك معهم في مشاريع عديدة، أهمها العمل المشترك في سوريا، والتعاون العسكري في أوكرانيا، إذ أشارت تقارير غربية إلى أن إيران تزود روسيا بالطائرات المسيرة لاستخدامها في الحرب في أوكرانيا.

لذلك فإن أي اتفاق مع الدول الغربية سوف يخفف من أزمة الطاقة العالمية، الأمر الذي من شأنه أن يضعف الموقف الروسي، ويمكن الدول الغربية من الاستفادة من الطاقة الإيرانية، وتشديد العقوبات على روسيا. صحيح أن هذا الموقف الإيراني يلحق ضررا بالمصلحة القومية الإيرانية، لكنه يخدم مصلحة النظام وتحالفاته الخارجية.

من ناحية أخرى، فإن إيران تقيم منذ سنين عديدة علاقات جيدة مع الصين، التي ساندت روسيا، أو تعاونت معها، في عملياتها العسكرية ضد أوكرانيا، لذلك شعر الإيرانيون بأنهم الآن جزء من حلف دولي قوي، مكون من دولتين كبريين، هما روسيا والصين، تعاديان أميركا وحلفاءها، وأن الأفضل والأسلم لإيران أن تبقى تتعاون معهما، بدلا من إبرام اتفاق مع الدول الغربية، قد لا يستمر طويلا، خصوصا إن تغيرت الإدارة

الديمقراطية وفاز الجمهوريون في انتخابات 2024. إضافة إلى ذلك، فإن الاتفاق يسعى للحد من قدرات إيران العسكرية، وهذا لا يخدم توجهات النظام الحاكم.

الشروط الإيرانية للعودة للاتفاق النووي صارت شبه تعجيزية، وبعضها لا معنى ولا هدف واضحا له، غير تأخير التوصل إلى اتفاق. مثلا، أحد الشروط هو إزالة الحرس الثوري من قائمة المنظمات الإرهابية، والتي أُدرج فيها إبان عهد الرئيس ترامب. مثل هذا الأمر، الذي لا يضر الولايات المتحدة، ولن ينفذ إيران بشيء، فالحرس الثوري ينشط داخل إيران، ولا يتأثر كثيرا، بمثل هذه العقوبة، بينما (فيلق القدس)، وهو الذراع الخارجي للحرس الثوري، والمتضرر من شموله بالعقوبات الأميركية، موجود على لائحة المنظمات الإرهابية منذ زمن بعيد، بينما لا تطالب إيران حاليا بإزالته من القائمة.

المطلب الآخر هو وقف التحقيق الذي تجريه منظمة الطاقة الذرية العالمية في وجود آثار لليورانيوم المنضب في أماكن في إيران، غير معلن عنها للوكالة الدولية! هذا المطلب يثير الشكوك، ويبرهن على أن هناك أمرا لا ترغب إيران بأن يعرفه المجتمع الدولي عن برنامجها النووي، الذي تدعي بأنه مخصص للأغراض السلمية، لا العسكرية، وأن لديها فتوى من المرشد خامنئي، تحرم تصنيع القنبلة النووية، وكأن هذه الفتوى تشكل ضمانا للمجتمع الدولي بأن إيران لن تقدم على تصنيع قنبلة نووية، ولن تستخدمها ضد خصومها.

المبعوث الأميركي الخاص إلى المفاوضات حول الاتفاق النووي الإيراني، روبرت مالي، قال لبرنامج الساعة الإخبارية في قناة "بي بي أس" الأميركية، "إننا فقط نريد أن نعرف أين ذهب اليورانيوم المنضب، الذي أخفته إيران عن وكالة الطاقة الذرية، ولن ندخل في أي تحقيق حول الماضي ولماذا أخفت إيران هذا الأمر". لكن إيران ترفض الإفصاح عن مكان وجود هذه الكمية السرية من اليورانيوم المنضب، بل تريد إيقاف التحقيق الدولي فيها.

المطلب الثالث، هو أن تقدم الإدارة الأميركية ضمانا بأنها لن تنسحب من الاتفاق النووي مستقبلا! وهذا طلب تعجيزي فعلا، فليس بمقدور أي رئيس أميركي أن يقدم مثل هذه الضمانة، لأن صلاحيات الرؤساء الأميركيين متساوية وفق الدستور، وما زال الرئيس الحالي قادرا على إلغاء أو تعديل قرارات سلفه، فإن بإمكان الخلف أن يلغي قرارات السلف، مثلما فعل ترامب عندما ألغى الاتفاق الذي أبرمه باراك أوباما مع إيران، ومثلما يحاول بايدن حاليا، أن يلغي قرار ترامب ويعود إلى الاتفاق. مثل هذا المطلب الإيراني، يتطلب تعديل الدستور الأميركي، كي يسمح بأن يقدم الرئيس ضمانا لدولة أخرى لا يقدر على تغييرها أو إلغائها أي رئيس مقبل للولايات المتحدة!

رئيس وكالة الطاقة الذرية الإيرانية، محمد إسلامي، أعلن مطلع هذا الشهر، حسب ما نقلته وكالة فارس الرسمية الإيرانية، أن إيران لديها القدرة على تصنيع قنبلة ذرية إن أرادت، "لكنها لا تخطط لذلك"! وهذا ليس الإعلان الرسمي الأول في هذا الصدد، إذ سبقه كمال خرازي، مستشار المرشد خامنئي، ووزير الخارجية الأسبق، في تصريح نقلته قناة تلفزيونية عربية، بأن إيران لديها القدرات التقنية لصناعة قنبلة ذرية "ولكن لا يوجد قرار بهذا الشأن"!

وكالة الطاقة الذرية الدولية تقول إن لدى إيران حاليا 43 كيلوغراما من اليورانيوم المنضب بنقاوة 60%، وهي تحتاج إلى 25 كيلوغراما فقط من اليورانيوم المنضب، بنقاوة 90%، كي تصنع القنبلة الذرية. وقال رئيس الوكالة الدولية، رافائيل غروسي، قبل شهرين إن إيران يمكنها أن تكتسب القدرة التقنية لتصنيع القنبلة الذرية خلال أسابيع، حسب ما نقلته بي بي سي، لكن الولايات المتحدة ترى أن إيران تحتاج إلى سنة كاملة كي تتمكن من صناعة القنبلة الذرية.

لا يوجد شك بأن إيران مصممة على تصنيع قنبلة ذرية، مثلما هي مصممة على تطوير صناعاتها الحربية الهجومية الأخرى، كالمسيرة والصواريخ الباليستية بعيدة المدى. ولو كانت حقا تريد تطوير قدراتها النووية السلمية فقط، فإن العودة إلى الاتفاق لا تمنعها من ذلك، بل سوف تعزز هذه القدرات لأنها تسمح لها بالتفاعل مع العالم الخارجي وتصدير النفط والغاز وتطوير قطاعات الاقتصاد الإيراني المعتمد على الواردات، وما إلى ذلك من مزايا، بدلا من البقاء تحت عقوبات شديدة وشاملة، عانى منها شعبها معاناة قاسية منذ سنين عديدة.

لقد وصل معد التضخم الشهري في إيران إلى 12.2%، ومعدل التضخم المقارن إلى 52.5% في أواخر شهر يونيو الماضي، حسب بيانات المركز الإحصائي الإيراني الرسمي. وتقدر مصادر إيرانية أخرى معدل التضخم السنوي بـ 86%. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن تتجاوز نسبة البطالة في إيران 10%، بينما تقدرها مصادر أخرى بحوالي 12%.

الوضع الاقتصادي الإيراني يزداد سوءا باستمرار، بسبب العقوبات الأميركية الشاملة التي فرضتها إدارة الرئيس السابق ترامب، والتي أبقى عليها الرئيس بايدن، ورغم ذلك، فإن إيران مازالت تعتبر التدخل في شؤون الدول الأخرى في المنطقة وخارجها، من أولوياتها القصوى، وهذا المسعى لم يتأثر بأي اتفاق أبرمته إيران سابقا، ولن يتأثر بأي التزام تقدمه لاحقا. لقد تعزز التدخل الإيراني في شؤون الدول المجاورة كثيرا بعد عام 2015، وهو عام الاتفاق النووي، واستمر بوتيرة متصاعدة بعد انسحاب الولايات المتحدة منه.

ترى القيادة الإيرانية أن العودة إلى الاتفاق النووي سوف تضع نشاطات إيران أمام المجهر الدولي، وتقيد حريتها في تحقيق الهدف الأسمى للنظام، ألا وهو التفوق العسكري على دول المنطقة، وتحد من قدرتها على التدخل العسكري في شؤون الدول الأخرى، وهذا ما لا يروق للنظام الإيراني الأيديولوجي، حتى وإن كان سيعود بالخير والرخاء على إيران وشعبها، فهذا الأمر ليس مهما للنظام، على ما يبدو، بقدر أهمية تصدير الثورة والتوسع الأيديولوجي.

وبينما تحاول دول العالم الطبيعية أن تحل مشاكلها الاقتصادية وتقلص من معدل التضخم والبطالة وتجد مصادر بديلة للطاقة، تتجاهل إيران معاناة شعبها وظروفها الاقتصادية الصعبة، وتحاول استغلال الظروف الدولية الحالية كي تطور قدراتها العسكرية، النووية منها والتقليدية، وصواريخها الباليستية، من أجل الهيمنة الإقليمية.

- **Même avec une trêve, Gaza restera une prison - Le Monde- 8/8/2022**

Le cessez-le-feu entre Israël et le Jihad islamique a suscité, comme à chaque fois, des communiqués laconiques. Pourtant rien n'explique pourquoi les pays qui peuvent prétendre à une influence sur les autorités israéliennes se montrent aussi absents et résignés à un faux statu quo.

Le sort de Gaza était une fois encore suspendu à celui d'une trêve, lundi 8 août. En cause, les frappes commencées par Israël contre des responsables du Jihad islamique, un groupe armé palestinien que l'Etat hébreu et la majorité de ses alliés occidentaux considèrent comme terroriste. Elles ont été suivies en représailles de tirs de roquettes sur le territoire israélien, revendiqués par cette même organisation.

Ce nouvel accès de violence, toujours plus coûteux en vies palestiniennes (plus de quarante en trois jours, dont des enfants, selon les Palestiniens), a suscité, comme les précédents et comme ceux qui suivront inmanquablement, les mêmes communiqués laconiques. Nul doute que les chancelleries s'empresseront d'oublier Gaza une fois que les armes se seront tues.

Elles auront tort, comme elles ont tort de se désintéresser par lassitude et accablement de la destinée de cette enclave soumise depuis plus de quinze ans à un blocus impitoyable. Malgré les guerres de 2008, 2012, 2014 et 2021, ces quinze années de banalisation d'une situation inacceptable ont fait de Gaza, outre la mise en abyme de l'asymétrie du conflit israélo-palestinien, un territoire perdu de la conscience internationale.

Un blocus mortifère

Lorsque cessent les tirs de roquettes palestiniennes, interceptées pour l'écrasante majorité d'entre elles par la très performante défense antiaérienne de l'Etat hébreu, les Israéliens renouent avec une vie ordinaire. Il en va tout autrement pour les habitants de Gaza, qui restent soumis au même régime de punition collective, prisonniers de la même geôle à ciel ouvert. L'étroite bande de terre ne surnage que grâce à une aide extérieure étroitement contrôlée par Israël.

Les conséquences de ce blocus mortifère, qui a succédé à des années de régime d'exception, sont rappelées année après année par les organisations internationales comme la Banque mondiale. Il s'agit d'un taux de chômage et d'un niveau de pauvreté dévastateurs qui condamnent les Palestiniens à une vie sans avenir, de conditions d'existence de plus en plus critiques, notamment pour ce qui concerne l'accès à l'eau.

La résignation internationale ne se limite pas, hélas, à Gaza. La politique israélienne d'expulsion en cours dans les quartiers orientaux de Jérusalem, les violences perpétrées par les colons israéliens de Cisjordanie comme la décision de transfert forcé d'un millier de Palestiniens du sud d'Hébron ne suscitent guère plus que des toussotements de plus en plus discrets. Et les nouveaux alliés arabes d'Israël, des Emirats arabes unis au Maroc, ont manifestement exclu d'obtenir, en contrepartie de normalisations historiques, la moindre avancée pour les Palestiniens.

Divisés autant politiquement que géographiquement, ces derniers ont fourni tous les prétextes possibles à ce désintéressement international. L'ossification de la direction du mouvement national palestinien, incarnée par la présidence usée jusqu'à la corde de Mahmoud Abbas en témoigne. Cela n'explique pourtant pas pourquoi les pays qui peuvent prétendre à une influence sur les autorités israéliennes, à commencer par les Etats-Unis ou les principaux pays européens, se montrent aussi absents et résignés à un faux statu quo.

Ce dernier masque de plus en plus difficilement la mort inéluctable de la solution à deux Etats, qui reste pourtant leur horizon diplomatique officiel. Les bombardements de Gaza devraient servir de rappel à l'ordre, car il faudra bien payer un jour le prix moral de l'inaction.

- **Opec+ agrees minimal oil production rise in effort to placate western allies - Financial Times - 3/8/2022**
Opec and its allies have agreed one of the smallest oil production increases in the group's history as Saudi Arabia attempts to appease

western allies without using up all its unused capacity. The increase agreed on Wednesday of just 100,000 barrels a day, or 0.1 per cent of global demand, is likely to cause disappointment in western capitals, after presidents Joe Biden of the US and Emmanuel Macron of France met Saudi Arabia's crown prince Mohammed bin Salman separately in recent weeks. Saudi Arabia has warmed to a small production increase as it attempts to utilise oil diplomacy to rehabilitate Prince Mohammed after western allies had distanced themselves following the murder of journalist Jamal Khashoggi in 2018. But it is also balancing its relationship with Russia, which has partnered since 2016 with the Opec group that Saudi Arabia leads. Moscow has been hit with a series of sanctions targeting its oil exports that go into effect later this year in response to its invasion of Ukraine. There are concerns that the kingdom and its Gulf allies such as the United Arab Emirates will not be able to replace the expected shortfall in Russian output. "Saudi Arabia is trying to balance calls from its western allies for higher oil production against the need to keep its spare capacity in reserve in case output falls sharply elsewhere in the coming months," said Christyan Malek, analyst at JPMorgan. "This small increase will not materially change the balance of the market but they cannot be accused of doing nothing," he said. Opec itself warned on Wednesday of "the severely limited availability of excess capacity" saying it was therefore necessary to utilise it "with great caution". The Biden administration tried to downplay the small size of the increase and sought to highlight that oil prices have already declined in recent weeks, with Brent crude the international benchmark dropping from \$120 in June to near \$100 on Wednesday. Brent prices initially rose after the Opec+ decision to above \$102 a barrel but reversed course later to fall towards \$96.50, down 4 per cent on the day. Amos Hochstein, senior adviser for energy security, said on CNN that Wednesday's announcement followed Opec+ agreeing to accelerate planned production increases ahead of Biden's trip to Jeddah last month. "We wanted to see some increases in the production before we announced the trip, we saw that significant increase in July and

August, this is a smaller increase but an increase nonetheless,” Hochstein said. Petrol prices in the US, a focus for Biden ahead of midterm elections in November, have followed crude south, but there are concerns in Washington that prices could start heading higher again. While Biden is seeking lower prices at the pump, the Gulf states have been looking for more military support and co-operation from Washington. On Tuesday, the US state department, which has been leading Biden’s efforts to lower energy prices globally, approved the potential sale of missiles needed to rearm US-supplied defence systems in Saudi Arabia and the UAE. This deal will need to be approved by Congress. Helima Croft, a former CIA analyst and head of commodities research at RBC Capital Markets, questioned whether the US was quite so sanguine in private over the size of the increase, arguing 100,000 b/d was likely to be less than it wanted in return for investing in a “reset package” with the kingdom. “A lot of political capital was extended on that visit [by Biden] to Saudi Arabia,” Croft said. “I think it’s probably an understatement to say that there will be disappointment in Washington.” Saudi Arabia is, however, already pumping close to 11mn b/d of crude, near its maximum capacity is about 12mn b/d. There are questions in the oil industry over how long that level could be maintained. The country’s energy minister Prince Abdulaziz bin Salman, the half-brother of the crown prince, has emphasised cohesion within the group but that is becoming more challenging. Many Opec members are already struggling to hit their own production targets after years of under-investment and mismanagement, and so would not stand to benefit from higher volumes and may lose out if prices fall. Russia, which has grown more dependent on its relationships in the Middle East as western powers have sought to isolate Moscow, agreed that Opec+ should accelerate production increases in July and August as they unwound the last of the production cuts made at the height of Covid-19 lockdowns. The G7 said on Tuesday that it remained committed to trying to cap Russia’s oil revenues in response to its invasion of Ukraine. Sanctions targeting Russia’s ability to export its oil are expected to come

into force this year unless a deal to sell its oil at below market rates can be agreed, helping keep global markets well supplied while limiting revenues flowing to the Kremlin.

- **EU mediators submit ‘final text’ in effort to revive Iran nuclear deal - Financial Times - 8/8/2022**

EU officials mediating talks between the US and Iran aimed at reviving the 2015 nuclear accord have put forward the “final text” of an agreement they hope will convince Tehran to sign. The latest round of negotiations, which began in Vienna last week, bore the hallmarks of a last-ditch attempt to secure an agreement between the Islamic republic and the Biden administration after 15 months of EU-mediated indirect talks. Josep Borrell, the EU’s foreign policy chief, said on Monday: “What can be negotiated has been negotiated, and it’s now in a final text.” “However, behind every technical issue and every paragraph lies a political decision that needs to be taken in the capitals,” Borrell wrote on Twitter. “If these answers are positive, then we can sign this deal.” Diplomats and analysts have been saying for weeks that with many of the details of an agreement reached, it is up to Tehran and Washington to make the political decisions about whether they want to sign. Both capitals blame each other for the deadlock, and entered the talks playing down any expectations of a breakthrough. The Iranian delegation was to return to Tehran for consultations, the country’s state media said. Iran’s foreign minister Hossein Amirabdollahian said in a telephone conversation with Borrell on Monday evening that “any final agreement should meet the rights and interests of the Iranian nation and guarantee sustainable and effective removal of sanctions”. Another Iranian foreign ministry official told local news agencies that “relative progress” was made at the talks, but they added that the Islamic Republic had “serious concerns” about the US failing to meet its commitments. Under the agreement, reached in 2015, Iran agreed to strict limits on its nuclear activity in exchange for the US lifting many sanctions. The nuclear crisis was triggered when then-US president Donald Trump unilaterally abandoned the

accord in 2018 and imposed waves of crippling sanctions on Iran. Tehran responded by ramping up its nuclear activity and it is now enriching uranium close to weapons grade. President Joe Biden said the US would rejoin the deal if Iran agreed to return to compliance, but Tehran has insisted it first needs guarantees from Washington that no future administration will be able to unilaterally withdraw from the deal. Recommended Josep Borrell Josep Borrell: Now is the time to save the Iran nuclear deal Experts said it was virtually impossible for the US to provide such assurances. Tehran has also demanded that Washington lift a terrorist designation on Iran's elite Revolutionary Guards, something Biden has publicly rejected. The talks have been further complicated by Iran's insistence that the International Atomic Energy Agency, the UN watchdog, drop a longstanding probe into past nuclear activity at three undeclared sites. Borrell said negotiators used the Vienna talks to "fine tune and address" a handful of issues in a text that he put forward last month. Western diplomats said the parties were close to finalising a deal at the last talks in Vienna five months ago. But Washington and Tehran have been unable to resolve outstanding issues as concerns have mounted that the process has been edging towards collapse. Analysts said neither side wanted to be blamed for the talks' failure, while both have to consider the reactions of their domestic constituencies. But Iran's expanded nuclear activity means the uneasy limbo is ultimately unsustainable. "It's definitely one step forward, one step backwards," said Ali Vaez, Iran analyst at the International Crisis Group think-tank. "On the one hand, they've made progress on the IRGC [Revolutionary Guards]-related sanctions and also on the question of guarantees. But they were absolutely unable to resolve disagreements over the safeguards probe into the three undeclared locations in Iran. "That's now the obstacle that prevents finalising the agreement, so in many ways we are back to March when we had a single obstacle to a deal."